



كلية اللغة العربية بأسيوط  
المجلة العلمية

-----

# إنابة غير المفعول مناب الفاعل (دراسة نحوية)

إعداد

د/ حسن بن حسين بن شماس المالكي

الأستاذ المساعد بجامعة الطائف  
كلية الآداب . قسم اللغة العربية

( العدد الثاني والثلاثون – الجزء الرابع ٢٠١٣ م )

## ملخص البحث ( باللغة العربية )

الأصل أن الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه هو المفعول به وذلك بعد تغيير صورة الفعل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول إلا أن هناك أشياء تنوب عن الفاعل غير المفعول به وذلك كالمصدر واسم المصدر والظرف بنوعيه والجار والمجرور وأشياء أخر غير ذلك يختلف في بعضها النحويون ، ويختلفون أيضا في إنابتها مع وجود المفعول به ، ويختلفون كذلك في إنابة بعضها مع عدم وجوده إضافة إلى اختلافهم في العوامل التي تعمل في النائب عن الفاعل ، وهذا البحث يعالج تلك الأمور ويبين وجهة نظر كل فريق من النحويين مع اختيار القول الراجح منها وفق مقدمة فيها بيان لأهم الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع ، وتمهيد يتضمن الحديث عن العوامل التي تعمل في النائب عن الفاعل سواء كانت أفعالا أم أسماء ، ثم فصل يتناول الحديث عن إنابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجود المفعول ، وفصل آخر يتضمن الحديث عن إنابة غير المفعول مناب الفاعل مع عدم وجود المفعول يتلو ذلك كله خاتمة تتضمن أهم النتائج التي وصل إليها البحث وبالله التوفيق .

## ملخص البحث ( باللغة الإنجليزية )

The object- in Arabic language- basically acts on behalf of the subject when, for instance, a change takes place from active into passive voice. There are other situations in which the object can act on behalf of the subject such the gerund, the adverbs in the genitive case but even the grammarians have controversies issues in these situations. Thus, this study discusses these issues with reference to some grammarians' views.

This study includes an introduction focuses on the main reasons for choosing this topic. Also it includes some chapters handle the situations in which things can act on behalf of the subject whether verbs or nouns. Finally, there is a conclusion which presents the result of this study.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُتَلَمَّة

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يُستنجح بأحسن من صنعه مرام ، أحمده حمداً يؤنس وحشي النعم من الزوال ، ويحرسها من التغير ولانتقال والصلاة والسلام على نبينا محمد أفضل الناس عند الله ميزانا ، وأوضحهم حجة وبرهانا ، وعلى آله وصحبه الطيبين الأخيار ، والظاهرين الأبرار أما بعد :

فقد وقع النظر على تعدد آراء النحويين حول ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه من غير المفعول به سواء مع وجوده أو عدم وجوده ، إضافة إلى اختلاف الآراء أيضا حول بعض العوامل التي تعمل في النائب عن الفاعل ، فاستعنت بالله وجمعت مادة صالحة من كتب النحو المختلفة رأيت أن أضعها مجموعة مرتبة بين يدي المختصين ممن يطلب هذا العلم ، ليستغني الناظر عن متابعة ذلك في كتب النحو المختلفة ، وقد سلكت في ترتيب هذه المادة وتصنيفها وبيان الرأي في بعض مسائلها الآتي :

**أولاً :** مهدت للموضوع ببيان العوامل التي تعمل في النائب عن الفاعل سواء في ذلك المتفق عليها ، أو المختلف فيها ، فجاءت على ستة أقسام ، أربعة في الأفعال ، واثنين في الأسماء

فأما الأربعة التي في الأفعال فهي :

١. الفعل المتعدي
٢. الفعل اللازم
٣. الفعل الناسخ

٤. أفعال مسموعة ملازمة للبناء للمفعول .  
وأما الاثنان اللذان في الأسماء فهما :  
١. اسم المفعول .

٢. المصدر المؤول المسبوك في أصله من ( أن ) والفعل المبني للمجهول .  
**ثانياً :** جعلت الفصل الأول لإنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به وبينت خلاف النحويين فيه ، والقول الراجح المختار .  
**ثالثاً :** جاء الفصل الثاني لإنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع عدم وجود المفعول به واشتمل على خمسة مباحث على النحو الآتي :

- **المبحث الأول :** إنابة المصدر واسم المصدر .  
• **المبحث الثاني :** إنابة الظرف بنوعية .  
• **المبحث الثالث :** إنابة الجار والمجرور .  
• **المبحث الرابع :** إنابة الجملة .

• **المبحث الخامس :** إنابة الحال والتمييز والمستثنى والمفعول له والمفعول معه .

**رابعاً :** ختمت بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي وصل إليها البحث .  
فإن أكن أصبت في ذلك فهو توفيق من الله وحده ، وإن أكن أخطأت فحسبي أني اجتهدت وماتوفiqي إلا بالله صلى الله وسلم على نبينا محمد .

## التمهيد

### (١) العوامل التي تعمل في النائب عن الفاعل

#### أولاً: الفعل

وهو بصفة عامة لازمة من لوازم اللغة ، ومن لوازم كل لغة راقية على وجه الخصوص ، فهو مصدر التعبير عن أفكار المتحدثين بهذه اللغة، وهو اللفظ الذي يصور النشاط والحركة (٢) والفعل من حيث بنيته ، إما أن يكون مبنيًا للمعلوم ، أو مبنيًا للمجهول ، ويسمى المبني للمفعول ، أو فعل مالم يسم فاعله ، وهو الذي يُسند إلى النائب عن الفاعل ، وهو من أهم المواضيع التي شغلت النحاة قديمًا وحديثًا ، وقد بلغ الاهتمام به لدى علماء اللسانيات في الغرب شوطًا بعيدًا (٣) وسيكون الحديث عنه على النحو الآتي :

#### ١- الفعل المتعدي :

وهذا يُبنى للمفعول باتفاق النحويين، سواء كان متعديًا لواحد ، أو لاثنين ، أو ثلاثة مفاعيل (٤) واستثنى من ذلك بعض الأفعال في أحوال خاصة . ذكرها أبو حيان . وهي :

أ . (قال) ومافي معناها إذا لم يكن لها معمول في اللفظ إلا الجملة وكانت

الجملة اسمية فيها ضمير نحو: قال زيدٌ أبوه منطلق فهذا لايجوز بناؤه للمفعول (٥) .

ب . (ظنّ) إذا سدت (أنّ) ومعمولاها مسدّ مفعوليتها واشتملت الصلة على

ضمير غيبة يعود على فاعل (ظنّ) نحو: ظنّ زيدٌ أنّه قائم ، أو ظنّ زيدٌ أنّ القائم

هو أو أنّ القائم أخوه فهذا أيضا لايجوز بناؤه للمفعول (٦) .

#### ٢- الفعل اللازم :

وهو على ضربين :

أ . فعل لازم له معمول غير الفاعل ، وهو ما كان معه حرف جرّ ، أو ظرف

، أو مصدر ، فهذا يجوز بناؤه للمفعول نحو سير بزيد ونحو ذلك (٧)  
ب . فعل لازم ليس له معمول غير الفاعل ، وهذا فيه خلاف بين النحويين

على قولين :

### القول الأول :

عدم جواز بنائه للمفعول وهو مذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين (٨) قال أبو عليّ الفارسي: ((الأفعال على ضربين فعلٍ غير متعدٍ ، وفعلٍ متعدٍ ، فالأفعال التي لا تتعدى لا تُبنى للمفعول به وذلك نحو جلس ، وقام ، وذهب)) (٩) وقال العكبري: ((وإنما لم يجرز بناء الفعل اللازم لما لم يُسم فاعله ؛ لأنّه يبقى خبراً بغير مخبر عنه كقولك : جلس )) (١٠) وقال ابن يعيش : ((فإن كان الفعل غير متعدٍ إلى مفعول به نحو : قام ، وسار لم يجرز رده إلى مالم يُسم فاعله ؛ لأنّه إذا حُذف الفاعل يصاغ الفعل للمفعول وليس لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل )) (١١)

### القول الثاني :

جواز بنائه للمفعول 'وهو مذهب الكسائي والفراء وهشام (١٢) ونسبه الزجاجي وغيره إلى سيبويه على إضمار المصدر (١٣) وقد أنكره النحاس وغيره على الزجاجي (١٤)

قال العكبري: ((وقد ذهب قوم إلى جوازه على أن يكون المصدر المحذوف مضمراً فيه وساغ حذفه بدلالة الفعل عليه ، وهذا ضعيفٌ جداً ؛ لأنّ المصدر المحذوف لا يفيد إسناد الفعل إليه إذا كان الفعل يغني عنه ، ولا يصح تقدير مصدر موصوف ولا دالّ على عدد إنليس في الفعل دلالة على الصفة)) (١٥) وقال ابن مالك: ((قال ابن خروف : لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى مالم يُسم فاعله على إضمار المصدر المؤكد ، لا يجيز أحد قُعد ، وضُحك من غير شيء يكون بعد

هذا الفعل ثم ادعائه . يعني الزجاجي . أنه مذهب سيبويه فاسد لأنّ سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشر وهو إضمار المصدر المقصود مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قعد القعود ، وقد سوفر السفر الذي ينتظر وقوعه والفعل لا يدلّ على هذا النوع من المصادر والبدال عليه فعل آخر . هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح ))<sup>(١٦)</sup> (وقد احتجّ المانعون من جواز هذا بأن قالوا : الفعل يدلّ على مصدره فلا فائدة في إضماره ولا إظهاره ، فردّ عليهم من أجاز ذلك بأن قالوا: قد أجاز النحويون إقامة المصدر مقام الفاعل في الأفعال المتعدية إذا عدم المفعول به وكان المصدر منوعتا أو محدودا أو معرّفاً ، فأجازوا: ضرب بزيد الضرب ، وسير بزيد سير شديداً وقال تعالى {فإذا نُفِخَ في الصّورِ نفخةً واحدةً}<sup>(١٧)</sup> فكما جاز أن يقام المصدر في هذه المسائل مقام الفاعل . وإن كان الفعل قد دلّ عليه وأغنى عنه . كذلك تقول : جلس الجلوس ، وقعد القعود ولا فرق بينهما ويؤكد جواز هذا أنّ الموجب لإقامة المصدر مقام الفاعل إنما هو عدم المفعول به ، وهذه العلة بعينها موجودة في جلس وقعد ، واحتجوا أيضا بأن قالوا : هل معنى جلس زيد إلا أنه قد فعل جلوساً وأحدثه ، فإذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه فما المانع من أن يقال : جلس وقعد ، إذ معناه فعل الجلوس ، وفعل القعود ، كما أنّ قولنا : ضرب بزيد الضرب ، إنما معناه فعل بزيد الضرب ، قالوا : والمفعول ليس يرتفع بما أوقع به فعل ، كما أنّ الفاعل في صناعة العربية ليس يرتفع بما أوقع شيئاً وأحدثه ، إنما يرتفع كلّ واحد منهما بالحديث عنه وإسناد الفعل إليه ، فيجب على هذا أن يرتفع ما حدث عنه من مصدر أو ظرف سواء أكان الفعل متعدياً أم غير متعدٍ ، والتفريق بين المتعدي وغير المتعدي في هذا لاوجه له قالوا : ولو أنّ ملكاً أو نظيره ممن له أمر أو نهي ألا يجلس ولا يضحك وقتاً من



الأوقات لغرضٍ له في ذلك دون أن يسمى جالسًا أو ضاحكًا لجاز ذلك ولم يمتنع))  
(١٨) .

قال أبوحيان: ((وقد وجدتُ في لسان العرب ما يشهد بجواز جُلس وقُعد مبنيًا للمفعول دون أن يُسند إلى شيءٍ من اللفظ ، والفعل لازم ، قال الشاعر: (١٩)  
وقالت متى يُبخل عليك ويعتلل يسوئك وإن يُكشف غرامك تَدْرِب  
ف(فِيُعْتَلَل) فعلٌ لازم مبني للمفعول ، وللمفعول له ظاهر ، ولا جائز أن يكون المفعول (عليك) محذوفة لدلالة (متى يُبخل عليك) عليه ؛ لأنّ المفعول الذي لا يُسمى فاعله لا يجوز حذفه ، كما لا يجوز حذف الفاعل ، فالأولى أن يُعتقد أنّ (يُعتلل) مفعوله ضمير يعود على مصدر يدلّ عليه الفعل ، ويجعل فيه اختصاص ، أي: يُعتلل هو أي: الاعتلال المعهود ، أو يُجعل (عليك) محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، وتكون في موضع نصب ليتخصص به المصدر المذكور كما تقول : فلانٌ يغضب عليك ويحقد تريد : ويحقد عليك ، فحذفت لدلالة ما قبله عليه ولا تُقدّر للمقام مصدرًا مؤكدًا لئلا يتحد المسند والمسند إليه)) (٢٠) .

### ٣- الفعل الناسخ :

وهو على قسمين :

أ - قسم اختلف النحويون في بنائه للمفعول وهو (كان وأخواتها) وفيها أقوال :

#### القول الأول :

المنع مطلقا ونسبه الشاطبيّ والسيوطي إلى البصريين (٢١) ونسبه ابن عصفور وأبوحيان إلى أبي علي الفارسيّ (٢٢) واختاره أبوحيان (٢٣) .

فأمّا البصريون فغاية ما وقفت عليه عندهم منع جواز إقامة خبر كان مقام اسمها وهو الذي يشير إليه كلام ابن السراج في قوله : ((وقد أجاز قومٌ في ( كان زيدٌ قائما) أن يردوه إلى ما لم يسمّ فاعله فيقولون : (كمن قائمٌ) قال أبو بكر :

وهذا عندي لايجوز من قبل أن (كان) فعلٌ غير حقيقي وإنما يدخل على المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل ؛ لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد لأنّ الثاني هو الأول في المعنى))<sup>(٢٤)</sup> وقد صرح الصيمري بأنّ ( كان زيدٌ أخاك) لايجوز عند البصريين ردّها إلى مالم يُسمّ فاعله معللاً ذلك بأنّ ( كان ) تعمل في المبتدأ والخبر ولا بدّ للمبتدأ من الخبر ولوردت (كان) إلى ما لم يسمّ فاعله لوجب أن يُحذف اسمها المرفوع وهو المبتدأ ويبقى الخبر ولا بدّ لكل واحد منهما من الآخر<sup>(٢٥)</sup>

وأما أبو عليّ الفارسي فلم أقف له على رأي في المسألة إلا ما سبقت

الإشارة إليه من نسبة المنع إليه من ابن عصفور وأبي حيّان .

### القول الثاني :

جواز بناء ( كان) للمفعول ونسبه ابن السراج كما سبق إلى قومٍ من غير تحديد ، ونسبه ابن عصفور وأبوحيّان إلى سيبويه والسيرافيّ والكوفيين : الكسائي والفرّاء وهشام<sup>(٢٦)</sup> واختاره ابن عصفور<sup>(٢٧)</sup> ونسبه إبراهيم الحنود إلى الزجاجي<sup>(٢٨)</sup> مشيراً إلى قوله في الجمل: ((لأنّ كان) متصرفة تقول :كان يكون فهو كائنٌ ومكوّنٌ ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروبٌ))<sup>(٢٩)</sup> وقوله هذا يشبه قول سيبويه<sup>(٣٠)</sup> : ((وتقول: كَنَاهُمْ كما تقول : ضربناهم ، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول : إذا لم تضربهم فمن يضربهم ...)) إلى أن قال: ((فهو كائنٌ ومكوّنٌ كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ ))<sup>(٣١)</sup> قال الصّفار في شرحه للكتاب : ((وهذا الموضوع قد دارت فيه رؤوس النحويين ؛ لأنّه في نهاية الإشكال ألا ترى أنّ مفعولاً إنّما يكون أبداً مبنياً من (فعل) لأنّ معنى (مضروب) : ضُرب ، كما أنّ معنى مُكْرَم : أكرم ؛ فلا يُتصوّر أن يقال (مكوّن) إلا من (كَيْن ) وكيف يقال:(كين) وليس

يجوز حذف أحد اسميها ؛ لأنهما مبتدأ وخبر ولا يجوز حذف أحدهما اختصاراً فكيف أن يُحذف ولا يراد البتة ؟ فقوله (مكونٌ) صعبٌ)) (٣٢) قال ابن السيد: ((ولكن الذي يُمكن أن يُحمل عليه قول سيبويه أن يكون أراد (كان) التامة ؛ لأن كان التامة فعلٌ صحيح يجري مجرى الأفعال الصحاح التي لا تتعدى إلى مفعول نحو (قام) و(قعد) وسيبويه يجيز في هذا النوع من الأفعال أن تصاغ لما لم يسم فاعله)) (٣٣) .

وأما الفراء فقد نسب إليه السيرافي وغيره أنه يُجيز (كينَ أخوك ) في (كان زيدٌ أخاك ) ويزعم أنه ليس من كلام العرب ولكن على القياس<sup>(٣٤)</sup> ونسب ابن مالك وغيره إلى الكسائي والفراء وهشام من الكوفيين جواز ( كين يُقام ) في (كان زيدٌ يقومُ ) و( كين قيم ) في (كان زيدٌ قام) وجعل الكسائي وهشام المسند إليه ضمير الشأن الذي يسميه الكوفيون ضمير المجهول كأنه على معنى (كين الأمر يُقامُ ) (٣٥) ورد قول الفراء من ثلاثة أوجه :

• **أحدها** : أنه فاسد لعدم الفائدة .

• **الثاني** : أنه لم يُسمع عن العرب .

• **الثالث** : أنه يلزم وجود خبر عن غير مخبرٍ عنه لامذكور ولا مقدر<sup>(٣٦)</sup>

وذهب السيرافي والأعلم الشنتمري واختاره ابن خروف إلى جواز بناء (كان) للمفعول على أن يُحذف الاسم والخبر جميعاً وتصاغ (كان) لمصدرها فتقول: ( كين الكونُ زيدٌ منطلقٌ ) فالكون : اسم مالم يسم فاعله لـ(كين) و( زيدٌ منطلقٌ ) : جملة هي تفسير الكون<sup>(٣٧)</sup> ورد ابن السيد قول السيرافي ومن تبعه معللاً ذلك بأن كان الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين إنما تدلّ على الزمان وحده ، ولو كان لها مصدر لم تسم ناقصة فلا يجوز أن تقول : كان زيدٌ منطلقاً كوناً<sup>(٣٨)</sup> لكن ابن خروف استدلّ على أنها ذات مصدر بقولهم: كن قائماً ، ومحال أن يؤمر بالزمان ، وإنما

يؤمر بالحدث ، ويقولهم: عجبت من كونك قائما فأبرزوه<sup>(٣٩)</sup>

قال الصفار: ((وهذا الذي قال أمرٌ بينّ ولسنا ننكر أنّ (كان) لها مصدر بمعنى أنها مأخوذة منه؛ لأنّ كلّ فعل إنّما يكون أبدا مأخوذاً من الحدث ، فكان قائما ، إنّما هو أمر بالكون ، وإنّما نعني بقولنا : إنّها لامصدر لها مازعم الفارسيّ من أنّ الخبر قد قام مقام الحدث فلا يقال أبدا :كان زيد قائما كونا ، ولا يُنطق لها به أصلا ، فهو بمنزلة :وذر ، والوذر ، ألا ترى أنّهما لا يستعملان أصلاً إنّما يقال : يذر ، ولم ينطق له قط بماضٍ ولا بمصدر مع أنّه لا بد أن يكون مأخوذاً من مصدر فإذا لم يستعمل لها مصدر فكيف يصحُّ أن تبني له ؟ ))<sup>(٤٠)</sup> .

وذهب ابن عصفور إلى جواز بناء كان للمفعول لكن بشرط ((أن يكون في الكلام ظرفاً أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كين في الدار ، فالأصل مثلا : كان زيد قائما في الدار على أن يكون (في الدار) متعلقا بـ(كان) وحذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر ؛ إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ثمّ أقيم المجرور مقام المحذوف ))<sup>(٤١)</sup> وردّ قول ابن عصفور بعدم فائدته، ولو سمع مثل : كين في الدار على فرض أن يكون مفيدا لم يجز أن يقال : إنه من (كان الناقصة) لاحتماله التامة ، وأيضا إنّما بني مذهبه على جواز تعلق الظرف والمجرور بـ(كان الناقصة) وهو غير مسلم له<sup>(٤٢)</sup> ، هذا وقد خلص لنا مما سبق أنّ :

**القائلين صراحة بجواز بناء (كان) للمفعول على ثلاثة مذاهب:**

**الأول :** بناؤها مع إنابة الخبر سواء كان مفردا أو جملة وهو المنسوب إلى

الكوفيين .

**الثاني :** بناؤها مع إنابة المصدر بعد حذف الاسم والخبر وهو الذي ذهب

إليه السيرافي ومن وافقه .

**الثالث :** بناؤها مع إقامة الظرف أو الجار والمجرور وهو مذهب ابن عصفور ، أما قول سيبويه والزجاجي فمحلّ احتمال ، وكلّ هذه الأقوال تفتقر إلى السماع عن العرب وهو العمدة في القول بالجواز ، وإذا عُدّ السماع انهدّ ركن القياس كما قال الشاطبي<sup>(٤٣)</sup>. والله أعلم .

**تنبيه :**

**هل تلحق أفعال المقاربة وهي (كاد وأخواتها) بـ (كان وأخواتها) في الخلاف؟**

قال أبو حيان: (( أما إن كان ناقصا من باب أفعال المقاربة فلا نعلم أحدًا أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي ، والفراء أجاز :جُعِلَ يَفْعُلُ فِي (جُعِلَ زَيْدٌ يَفْعُلُ))<sup>(٤٤)</sup> وقال الشاطبي: (( وأما مرفوع فعل المقاربة مع منصوبه ، فمذهب البصريين على أنّه لا يحذف فينوب عنه المنصوب ولا غيره لأنّ المرفوع مع المنصوب مبتدأ وخبر وكما لا يكون ذلك في (كان) لا يكون أيضا فيما هو مثلها ، وأيضا فإنّ الخبر في باب المقاربة جملة ، والجملة لاتنوب عن الفاعل ولا ما أشبهه الفاعل<sup>(٤٥)</sup>، ونُقل عن الكسائي إجازة: (جُعِلَ يَفْعُلُ) على إقامة ضمير المجهول مقام المرفوع وعن الفراء أنّه بعد الحذف لم يبق مقامه شيء ؛ لاستغناء الكلام عنه وهذا غير مرضي لما تقدم من أنّ كل فعل لابدّ له من فاعل أو ما يحلّ محله ؛ إذ لا يستقلّ كلام بغير مرفوع وأيضا لم يُسمع لذلك نظيرٌ فلا يعوّل عليه))<sup>(٤٦)</sup> .

**ب - القسم الثاني من الأفعال الناسخة وهو:**

ما يجوز بناؤه للمفعول وهو ظنّ وأخواتها ، وأعلم وأرى وأخواتها<sup>(٤٧)</sup> .

**٤- أفعال مسموعة مبنية للمفعول (الجهول) :**

في العربية أفعالٌ جاءت ملازمة للبناء للمفعول قال سيبويه: ((هذا باب ما

جاء (فعل) منه على غير فعلته، وذلك نحو جُنَّ، وسلَّ، وزُكِمَ، ووُردَ ((<sup>(٤٨)</sup>) وقال ابن قتيبة: ((باب ما جاء على لفظ مالم يسم فاعله، تقول: وثنت يده فهي موثوعة ولا يقال: وثنت، رهي فلان فهو مزهؤ ولا يقال: زها ولا هو زاه، وكذلك: نخي من النخوة فهو منخو، وغنيت بالشيء فأنا أعنى به ولا يقال: عنيت)) (<sup>(٤٩)</sup>)

وقال ابن السراج: ((وقد نطق بمالم يسم فاعله في أحرف لم ينطق فيها بتسمية الفاعل فقالوا: أنيخت الناقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووُكسَ، وأغري به وأولع به وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس بباب يقاس عليه)) (<sup>(٥٠)</sup>) وقال ابن جنِّي: ((ومن شدة قوة العناية بالمفعول أن جاءوا بأفعال مسندة إلى المفعول، ولم يذكروا الفاعل معها أصلاً، وهي نحو قولهم: امتقع لون الرجل، وانفطع به، وجُنَّ زيدٌ، ولم يقولوا: امتقعه، ولا انقطعه، ولاجنه، ولهذا نظائر، فهذا كإسنادهم الفعل إلى الفاعل البتة فيما لا يتعدى نحو قام زيد، وقعد جعفر)) (<sup>(٥١)</sup>).

وقد عقد ابن سيده في كتابه المخصص باباً سماه (باب ما جاء من الأفعال على صيغة مالم يسم فاعله) وذكر أن هذا الباب على ضربين: فمنه ما لا يستعمل إلا على تلك الصيغة كغنيث بحاجتك، ونفست المرأة، ومنه ما يكون على هذه الصيغة أغلب وقد يستعمل بصيغة ماسمي فاعله كزهيت علينا فإن ابن السكيت حكى زهوت، وذكر ابن سيده سبب إفراد ما لم يسم فاعله بأفعال خاصة قائلاً: ((وإنما أفردت لما لم يسم فاعله أفعالاً ما على صيغة ما؛ لأن مالم يسم فاعله نائب مناب الفاعل فأفردوه بمثال لا يكون لغيره، كما أن للفاعل أفعالاً على صيغة خُصَّ بها نحو: فعل، وانفعل)) (<sup>(٥٢)</sup>).

تنبيه:

هل المرفوع الواقع بعد الأفعال الملازمة للبناء للمفعول يُعرب فاعلاً أم

## نائب فاعل ؟

الواضح من النصوص السابقة المنقولة عن ابن السراج وغيره أنه نائب فاعل لكن ذكر عباس حسن أن اللغويين يعدّون تلك الأفعال مبنية للمجهول في الصورة اللفظية لافي الحقيقة المعنوية ولذلك يعربون المرفوع بها فاعلا وليس نائب فاعل ، لأنّ الفاعل . في الأغلب . هو الذي فعل الفعل ، أو قام به الفعل ، وهذا ينطبق على الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال ، قال : وهذا في الرأي الشائع الذي ورد صريحا في كثير من المراجع كالقاموس المحيط وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل في مواضع متفرقة ، واستثنى من ذلك ما إذا كان المبنى للمجهول غير رافع للاسم بعد نحو: سقط في يد المتسرع ( بمعنى ندم ) فشبه الجملة نائب فاعل ، وليس بفاعل ؛ لأنّ الفاعل لا يكون شبه جملة<sup>(٥٣)</sup> والذي أحسبه أقرب إلى الصواب أنّ يعرب نائب فاعل ليسير الباب على طريقة واحدة . والله تعالى أعلم .

## ثانيا: الأسماء النائية عن الفعل في العمل:

والمقصود بها الأسماء التي تعمل في نائب الفاعل وهي :

### ١- اسم المفعول:

وهو مادّل على حدث ومفعوله كمضروب ومُكْرَم<sup>(٥٤)</sup> وعمله يشبه عمل الفعل المبني للمجهول ولذلك فرّق سيبويه بينه وبين اسم الفاعل بقوله: ((مفعولٌ ،مثل :يُفَعْلُ، وفاعل ، مثل : يَفْعَلُ ))<sup>(٥٥)</sup>

وأما قول ابن مالك :

وكلّ ما قرّر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل<sup>(٥٦)</sup>

فالمقصود به كلّ ما قرّر لاسم الفاعل من الشروط كالاعتماد على نفي أو

استفهام فإنّه يعطى اسم المفعول<sup>(٥٧)</sup> .

وقد تعددت الشواهد الواردة على إعمال اسم المفعول في النائب عن الفاعل

في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي الفصيح فمن شواهد في القرآن قوله تعالى: ﴿أَتَمَّ الصَّدَقَاتِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَفَةَ قُلُوبُهُمْ﴾<sup>(٥٨)</sup> فـ (المؤلفة) اسم مفعول وقد عمل في النائب عن الفاعل وهو قوله (قلوبهم) <sup>(٥٩)</sup> ومن شواهد في الحديث قوله - صلى الله عليه وسلم : (( نعمتان مغبونٌ فيهما كثيرٌ من النَّاسِ الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ ))<sup>(٦٠)</sup>

فـ (مغبونٌ) اسم مفعول عمل في النائب عن الفاعل (كثيرٌ)<sup>(٦١)</sup> ومن شواهد في الشعر العربي قول ابن دارة :

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نسبي      وهل بدارةٍ يالللناس من عار<sup>(٦٢)</sup>

فـ (معرفًا) اسم مفعول عمل في نائب الفاعل (نسبي) <sup>(٦٣)</sup>

وأيضًا قول الشاعر<sup>(٦٤)</sup>:

ونحنُ تركنا تغلبَ ابنةً وائلٍ      كمضروبةٍ رجلاه منقطعِ الظَّهرِ<sup>(٦٥)</sup>

٢- المصدر المؤول المسبوك في أصله من (أن) والفعل المبني للمجهول :

قال أبو حيان: (( ولا يرتفع المفعول الذي لم يُسمَ فاعله إلا بالفعل، واسم

المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر الذي ينحلُّ بحرفٍ مصدرِيٍّ والفعلُ خلاف))<sup>(٦٦)</sup>

والخلاف يأتي على ثلاثة أقوال :

**أحدها :** جواز وقوع نائب الفاعل معمولاً للمصدر المسبوك من (أن)

والفعل ونسبه أبو حيان وتبعه ابن عقيل والأشموني إلى جمهور البصريين<sup>(٦٧)</sup> وقال

ابن أبي الربيع: (( ومن النَّاسِ من ذهب إلى أنَّ هذا المصدر يرتفع بعده المفعول

فتقول: أعجبنى ركوبُ الفرسِ على تقدير: أن يُركبَ الفرسُ أو أن رُكبَ الفرسُ ))

<sup>(٦٨)</sup> ويظهر أن بعض النحويين يخصونه بالمصدر المنون المقطوع عن الإضافة وهو

ما يفهم من الأمثلة التي ذكرها ابن أبي الربيع ؛ ولذلك قال السيوطي: ((ويؤول

المنون بالمبني للمفعول فيرفع ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو عجبت من



ضرب زيد))<sup>(٦٩)</sup> إلا أنّ ابن مالك مثل له بـ(سرني إعطاء الدنانيرالفقيّر)<sup>(٧٠)</sup> وهو مضاف كما ترى .

### القول الثاني :

عدم جواز وقوع نائب الفاعل معمولاً للمصدر المنسبك من (أن)والفعل :  
ونسبه أبوحيان إلى الأخفش<sup>(٧١)</sup> وتبعه ابن عقيل والسيوطي وذكروا أنّه اختياري عليّ الشلوبين<sup>(٧٢)</sup> وذكر ابن أبي الربيع أنّه قول أكثر النحويين وصححه فقال : ((وأكثر النحويين على أنّ المفعول مع المصدر لا يكون إلا منصوباً ولا يكون المصدر إلا نائباً مناب الفعل المبني للفاعل ، ويظهر لي أنّ المفعول لا يكون مع المصدر إلا منصوباً ؛ لأنّ المفعول لم يرتفع حتى يُبنى له الفعل وصير طالباً له بالبنية والمصدر لابنية له طالبةً بالمفعول فلا يرتفع ويبنى مع الأصل وهو النصب للمفعول والرفع للفاعل))<sup>(٧٣)</sup> .

### القول الثالث :

إن كان المصدر لفعل لم ينطق به إلا مبنياً للمجهول جاز وقوع نائب الفاعل معمولاً لذلك المصدر لأنّه ينتفي اللبس ، ونسب ابن عقيل إلى ابن خروف القول بالجواز إذا لم يقع لبس نحو : عجت من جنونٍ بالعلم زيد<sup>(٧٤)</sup> وقال أبو حيان : ((والذي أختاره أنّه إن كان المصدر لفعل لم ينطق به إلا مبنياً للمفعول جاز ذلك فتقول : عجت من جنونٍ بالعلم زيد))<sup>(٧٥)</sup> .

والذي يظهر لي . والله أعلم . أنّ المسألة اجتهادية ليس فيها نصّ من كلام العرب يترجح به أحد الأقوال ، ولهذا كان التوسط أن يقال بالجواز بشرط أمن اللبس سواء كان المصدر منوناً أو مضافاً وسواء كان فعله ملازماً للبناء للمفعول أم لم يكن أمّا إذا كان هناك لبس كما مثل الأستاذ عباس حسن بقوله : ((عجت من إهانة عليّ ، إذا كان هو المهان، والأصل من أن أهين عليّ فيتعين أن يكون المصدر

مضافا و(علي) هو المضاف إليه المجرور وهو في محلّ نصب على المفعولية والفاعل محذوف من غير نيابة شيء عن شيء))<sup>(٧٦)</sup> لكن استدرك الأستاذ عباس حسن قائلاً: ((بالرغم من أنّ الأصح . عندهم . جوازه [إذا تحقق الشرط] فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه لأنه لا يكاد يخلو من غموض وثقل ينافيان الأساليب الناصعة العالية وأسس البلاغة وهذان أمران لهما اعتبارهما ، ويزيدهما قوة ورجاحة خلو المراجع المتداولة من أمثلة مسموعة عن فصحاء العرب تؤيده ))<sup>(٧٧)</sup> .

## الفصل الأول

### إنابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجود المفعول

وهو مما وقع فيه الخلاف بين النحويين على أربعة أقوال :

#### القول الأول :

عدم جواز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل إذا كان المفعول به موجوداً

وهذا مذهب جمهور البصريين <sup>(٧٨)</sup> .

#### القول الثاني :

جواز إنابة المصدر، وظرف الزمان، بشرط تقدمهما على المفعول به فإن

تأخراً لم يجز أن يقام إلا المفعول به ، وهو منسوب إلى أبي الحسن الأخفش قال

ابن جنّي: ((وأجاز أبو الحسن ضُربَ الضربِ الشديدُ زيِّداً ، ودُفِعَ الدفعُ الذي تعرفُ

إلى محمد ديناراً ، وقُتِلَ القتلُ يوم الجمعة أخاك ونحو هذه من المسائل . ثم قال هو

جائزٌ في القياس وإن لم يرد به الاستعمال )) <sup>(٧٩)</sup> .

#### القول الثالث :

جواز إنابة غير المفعول به مطلقاً مع وجود المفعول به، وهو مذهب

جمهور الكوفيين <sup>(٨٠)</sup> ونسب ذلك ابن مالك أيضاً إلى الأخفش فقال: ((وأجاز ذلك

الأخفش والكوفيون )) <sup>(٨١)</sup> ثم قال: (( وبقولهم أقول ؛ إذ لامانع من ذلك مع أنّه

وارد عن العرب )) <sup>(٨٢)</sup> .

#### القول الرابع :

وهو ما أشار إليه عباس حسن بقوله: (( والحق أنّ الرأي السديد هو: أن

نختار من تلك الأنواع ماله أهمية في إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد من

غير تقيّد بآته مفعول به ، أو غير مفعول به ، وآته أول ، أو غير أول ، متقدم على

البقية ، أو غير متقدم ، ففي مثل: خطف اللصُّ الحقيبة من يد صاحبها أمام

الراكبين في السيارة تكون نيابة الظرف (أمام) أولى من نيابة غيره فيقال: خُطِفَ أمأُمُ الرَّاكِبِينَ في السَّيَّارة الحَقِيبَةَ من يدِ صاحِبَتِها لأنَّ أهمَّ شيءٍ في الخبرِ وأعجبه أن تقع الحادثةُ أمامَ الرَّاكِبِينَ وبحضورهم وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ولا يبالي بهم اللصّ ، وقد تكون الأهمية في مثال آخر للجار: والمجرور؛ نحو: سُرِقَ في ديوان الشرطة سلاح جنودها ... وهكذا)) (٨٣)

واستدلّ المجيزون بأدلة سماعية وأخرى قياسية عقلية، فمن الأدلة السماعية :

١- قراءة أبي جعفر<sup>(٨٤)</sup>: {لِيُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون}<sup>(٨٥)</sup> قال ابن مالك: ((فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك (قوما) منصوبا وهو مفعول به))<sup>(٨٦)</sup> وقال غيره: إن الذي أقيم مقام الفاعل هو المصدر على تقدير: يُجْزَى الجزاءُ قوما<sup>(٨٧)</sup> .

٢- قراءة ابن عامر، وشعبة عن عاصم<sup>(٨٨)</sup> في قول الله تعالى {وكذلك نجّي المؤمنين}<sup>(٨٩)</sup> بنون واحدة وتشديد الجيم ، ووجهه أن الفعل (نجّي) مبني للمفعول وقد وجد المفعول به وهو (المؤمنين) فيكون التقدير حينئذٍ (نجّي النجاء)<sup>(٩٠)</sup>

٣- قول الشاعر<sup>(٩١)</sup>:

ولو ولدت قفيرة جروَ كلبٍ لسببَ بذلك الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب (الكلابا) وهو مفعول

به، ومثله:

٤- قول الراجز<sup>(٩٢)</sup>

أُتِيحَ لي من العدى نذيرا به وُقِيتُ الشرَّ مستطيرا<sup>(٩٣)</sup>

فقد أقام الجار والمجرور (لي) مقام الفاعل ونصب المفعول به ( نذيرا )  
٥- قول الآخر<sup>(٩٤)</sup>:

وإنما يُرضي المنيبُ ربَّه مادام مَعْنياً بذكرِ قلبه<sup>(٩٥)</sup>  
فقلوه (معنياً بذكرِ قلبه ) أعمل اسم المفعول (معنياً) فأتاب الجار والمجرور  
(بذكرٍ) عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو (قلبه) حيث جاء به منصوباً<sup>(٩٦)</sup>  
٦- قول الآخر في أحد الوجهين<sup>(٩٧)</sup>:

لم يُعَنَّ بالعلياء إلا سيِّداً ولاشفي ذَا الغيِّ إلا ذو هُدى<sup>(٩٨)</sup>  
فقد أناب الشاعر الجار والمجرور ( بالعلياء ) عن الفاعل مع وجود  
المفعول به وهو قوله (سيِّداً)<sup>(٩٩)</sup> .  
أما الأدلة القياسية العقلية التي استدل بها المميزون لإنابة غير المفعول  
مع وجوده فمنها :

١- أن المصدر اسم يصل إليه الفعل بنفسه ؛ فجازت إقامته مقام الفاعل  
كالمفعول به الصحيح<sup>(١٠٠)</sup> .

٢- أن الظرف وحرف الجرّ يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً بهما  
على السعة فصارا كالفعل به ، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل  
كذلك هذه الأشياء<sup>(١٠١)</sup> .

وأجاب المانعون لإنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجوده عن أدلة  
المميزين بأجوبة منها :

١- إن قراءة أبي جعفر في قوله تعالى {ليجزى قوما بماكانوا يكسبون}  
فيها إشكال وذلك أنه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه وتقديره (ليجزى  
الجزاء قوماً ) وهو شاذ قليل<sup>(١٠٢)</sup> وقيل إنَّ (قوماً) ليس مفعولاً للفعل المذكور وإنما  
هو مفعولٌ لفعل محذوف تقديره : يجزيه قوما ، ونظيره قراءة من قرأ {يُسبِّحُ له فيها

بالغدوّ والآصال رجالٌ { (١٠٣) أي: يسبّحه رجالٌ (١٠٤)

**ومنهم من قال إن القائم مقام الفاعل إنما هو أحد المفعولين ؛ لأنّ**  
(يجزى) يتعدّى إلى مفعولين أي : ليجزى الخيرُ قوماً فد (الخير) مفعولٌ ثانٍ كأنّك  
قلت : جزيتَ زيداً خيراً ، وهذا إقامة مفعول به صحيح مقام الفاعل (١٠٥)

**٢- إن قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم ضعيفة لا ينبغي أن يؤخذ**  
بها، يدلُّ عليه أنّ فيها أمرين يضعفانها :

**أحدهما :** إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول الصحيح مع أنّ المعنى  
ليس عليه ؛ لأنّ المعنى أنّ المؤمنين هم الذين ينجون ونسبة النجاء إلى النجاء  
بعيد جداً .

**والثاني :** أنّ الياء سكنت وهي آخر فعل ماضٍ ، وهذا لا يكون إلا في  
ضرورة الشعر (١٠٦)

وقيل إنّ الصواب أن يكون (نجي) فعلاً مضارعاً والأصل نجي بنونين ،  
فأخفيت النون الثانية عند الجيم فظنها قومٌ إدغاماً وليس به ويؤيد ذلك إسكان  
الياء (١٠٧) وردّ أبو حيّان ذلك بقوله: (( وهذا التأويل ضعيف جداً ، ولا يتصور في  
قراءة (نجي) بفتح الياء ؛ فالأولى أن يكون التأويل : نجّي النجاءً وينتصب  
(المؤمنين) على إضمار فعل ، أي: نجي المؤمنين ، كما تأولوا (ليجزى قوماً)  
على تقدير يجزيه قوماً)) (١٠٨) .

**٣- وأما أبيات الشعر المستشهد بها فحملت على الضرورة لقلتها ،**  
ولأنّ النصب جاء في آخر البيت أو في مصراع البيت وقد تأولوا نصب (الكلاب)  
على أنّه مفعول به بقوله : (ولو ولدت) وجعلوا (جرو كلب) منادى مضافاً التقدير  
:ولو ولدت فقيرةً الكلاب . ياجرو كلب . لسبب ذلك الجرو وإنّما أفرد الضمير في

(سبّ) لأنّه يعود على جنس الكلاب<sup>(١٠٩)</sup> ومن عجيب التأويل ما ذكره ابن القوّاس وهو يتحدث عن بيت جرير إذ قال: (( وهذا لاحجة فيه لأنّ (سبّ) فعل أمر وليس بمبني للمفعول والتقدير: لقيل سبّ بذلك الجرو))<sup>(١١٠)</sup> قال أبو حيّان: ((والأولى في التأويل أن يجعل ذلك منصوباً بإضمار فعل يفسره ما قبله، التقدير: يسبّون الكلاب، وأباح نذيراً، وأمّا قوله: (معنياً بذكر قلبه) فانتصاب (قلبه) على التشبيه بالمفعول به كما تقول: رأيت رجلاً مجدوعاً أنفه، وأمّا (الإسيدا) فيحتمل أن يكون استثناء منقطعاً أي: لكنّ السيّد غني بالعلياء))<sup>(١١١)</sup>.

#### ٤- إضافة إلى ما ذكر من أجوبة عن أدلة المميزين ذكر المانعون حججاً عقلية دعموا بها مذهبهم منها :

أ . أنّ المفعول به الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لاغير وبيانه أنّه أشبهه من أربعة أوجه :

**أحدها :** أنّ الفعل يصل إليه بنفسه ولادلة في الفعل عليه بخلاف الظرف وحرف الجرّ والمصدر .

**الثاني :** أنّ المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل لأنّ الفاعل يوجد الفعل والمفعول به يحفظه من حيث كان محلاً له .

**الثالث :** أنّ المفعول قد جعل فاعلاً في اللفظ كقولك مات زيدٌ ، وطلعت الشمس ، ورخص السعر وليس كذلك بقية الفضلات .

**الرابع :** أنّ من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يُذكر الفاعل كقولك جنّ الرجل ، ونفست المرأة وليس كذلك بقية الفضلات<sup>(١١٢)</sup> .

قالوا : وإذا كان المفعول به أشبه بالفاعل فإنّ الحاجة إذا دعت إلى إنابة شيء يقام مقام غيره كان المفعول به هو الأولى لشبهه بالمنوب ، فإن قيل يبطل

ماذكرتموه بقولك : أعطيتُ زيداً درهما فإذا لم تُسمِ الفاعل جاز أن تقيم الدرهم مقامه ولا شبهة أن زيداً أشبه بالفاعل ؛ لأنه الفاعل للأخذ والدرهم ليس إلا مفعولاً ، قيل : هما في هذه الحال متساويان في المفعولية والفعل واصل إليهما على حدّ سواء وقوة المفعول الأول من طريق المعنى لامن طريق اللفظ ، ومع هذا فرفع الدرهم ضعيف سوغّه أمن اللبس (١١٣)

ب . أن المصدر يدلُّ أكثر مما دلّ عليه الفعلُ ولا فائدة فيه أكثر من التوكيد ، والفاعل غير الفعل من كلّ وجهٍ وهو واجب الذكر لفظاً وتقديراً فلا يقوم مقامه إلا ما شابهه (١١٤) .

### وبعد عرض حجج الفريقين النقلية والعقلية تبين الآتي :

١. ثبوت إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول وذلك في النصوص الفصيحة التي منها قراءات قرآنية ثابتة لامجال لردّها بحجج عقلية قد تصيب وقد تخطئ .

٢- ما ذكره المانعون من الشبه الحاصل بين الفاعل والمفعول به وكونه يوجب إنابة المفعول به لاغير أمرٍ فيه نظر ؛ وذلك أنه ليس كلّ شيء أشبه شيئاً آخر وجب أن يأخذ أحكامه من كلّ وجه، ألا ترى أن بعض الأسماء أشبهت الحروف ولم تأخذ أحكامها في كونها ليس لها محلّ من الإعراب وذلك كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الاستفهام مثل كيف ومن وأين وما إلى ذلك ، وكذا بعض الحروف أشبهت ليس مثل : ما ، ولا ، ولات ومع ذلك لم تأخذ أحكامها من حيث قبولها للضمائر، ولتاء التانيث ، ولوكان أقلّ شبه في المشبه . كما هو حال المفعول به . يوجب أن يأخذ أحكام المشبه به لقليل بذلك في نحو: كُسيَ الفقيرَ ثوبٌ ؛ ولهذا فإنّ أرجح الأقوال . فيما يظهر لي . هو القول بجواز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول ويكون ذلك حسب الغرض فإذا كان الغرض يقتضي إنابة المفعول



به أنيب ، وإذا كان الغرض يقتضي إنابة غيره أنيب كما سبق تفصيل ذلك في القول الرابع من الأقوال الواردة في أصل المسألة<sup>(١١٥)</sup> . والله تعالى أعلم .

## الفصل الثاني

### إنابة غير المفعول مناب الفاعل مع عدم وجود المفعول

و فيه المباحث الآتية :

#### المبحث الأول

#### إنابة المصدر واسم المصدر

ذكر النحويون أنّ المصدر واسم المصدر ينوبان عن الفاعل إذا كانا مفيدين وتحصل الفائدة بتحقق شرطين :

#### الشرط الأول :

التصرف ، والمقصود به عدم ملازمة النصب على المصدرية بل صحة وقوعه مرفوعا تارة ومجرورا تارة أخرى ، أو منصوبا حسب موقعه من الجملة ، فإن كان أحدهما ملازما للنصب على المصدرية لم يكن متصرفا ولا يصح أن يقع نائبا عن الفاعل وذلك مثل : معاذَ الله أن يغدر الأمين ، فمعاذ : مصدر ميمي لم يشتهر عن العرب إلا منصوبا ، وكذلك اسم المصدر ( سبحان ) فإنه أيضا لم يعرف عن العرب إلا منصوبا نحو { فسبحانَ الله حين تمسون وحين تصبحون }<sup>(١١٦)</sup> فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعا ولخرج عن النصب<sup>(١١٧)</sup> .

#### الشرط الثاني :

الاختصاص وذلك أن يكون المصدر مختصا غير مبهم والمراد به ما اكتسب معنى زائداً على معناه المبهم كأن يكون موصوفا نحو: عُلِمَ عُلْمٌ نافعٌ وقوله تعالى {فإذا نُفِخَ في الصورِ نفخةً واحدةً} <sup>(١١٨)</sup> أو مضافا نحو: سَكِتَ سَكوتُ المتدبرين ، أو دالاً على عدد نحو: قُرئَ عشرون قراءةً <sup>(١١٩)</sup> وإذا خُصَّ المصدر بوصف مقدر نحو : سيرَ بزيدٍ سيرٌ ، فقد نُسبَ إلى سيبويه إجازة ذلك إذا أُريدَ به نوعا من السير ، فتحدّ ف الصفة لفهم المعنى كماقال {الآن جئت بالحق} <sup>(١٢٠)</sup>

أي: بالحق البين<sup>(١٢١)</sup> قال سيبويه: ((وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة تقول: سير عليه سيرٌ وضرب به ضربٌ ، كأنك قلت : سير عليه ضربٌ من السير أو سير عليه شيءٌ من السير ))<sup>(١٢٢)</sup> قال أبوحيان: ((وقال ابن عصفور<sup>(١٢٣)</sup> إن هذا مما انفرد به سيبويه ، وقال غيره إن أبا العباس قال: هذا فيه بعد إذا كنت تريد به ضرباً من السير ))<sup>(١٢٤)</sup> .

**وهل تنوب صفة المصدر عن المصدر الحذوف في نحو : سير عليه سيرٌ سريعٌ ، وسير عليه سيرٌ حثيثٌ ، فيقال: سير عليه سريعٌ وسير عليه حثيثٌ ؟**

في المسألة خلاف ، فظاهر كلام سيبويه عدم الجواز<sup>(١٢٥)</sup> ، ونُسب إلى الكوفيين إجازة ذلك، إلا في شديدٍ ، وبينٍ ، فإنهم لا يجيزون فيهما إلا النصب فيقولون سير عليه شديدًا وبينًا ؛ لأنَّ المعنى عندهم سيرٌ عليه حقًا وكذلك يقولون : ضرب أبينَ الضرب ، وأشدَّ الضرب ، وأولعَ أشدَّ الإيلاع بالنصب، وأجاز البصريون في مثل هذا الوصف المضاف الرفع إذا لم يضمرفتنقول : ضرب أبينُ الضرب ، وضرب أشدَّ الضرب<sup>(١٢٦)</sup> ، وكلَّ ذلك ليس له سماع يعضده .

ولا يجوز إقامة المصدر الذي لمجرد التوكيد سواء أظهرَ أو أضمر إذا كان مدلولاً عليه بالعامل فلا يقال: قيم قيامٌ ، ولا سير سيرٌ ، ولا قعدَ ، ولا ضحك على تقدير : قعد القعود وضحك الضحك<sup>(١٢٧)</sup> ، واستثنى المصدر المضمرة المدلول عليه بغير لفظ عامله نحو قولك : قمتُ فاستحسن ، أي: قيامي<sup>(١٢٨)</sup> ونُسب إلى سيبويه إضمار المصدر المقصود فيقال لمن يتوقع القعود : قد قعد ، ولمن يتوقع السفر : قد سوفر أي: قعد القعود ، وسوفر السفر<sup>(١٢٩)</sup> وقد سبق مانسبه الزجاجي إلى سيبويه من إجازة إضمار المصدر مطلقاً والجواب عنه<sup>(١٣٠)</sup> .

## المبحث الثاني

### إنابة الظرف بنوعيه أي: ظرف الزمان ، وظرف المكان

وتصلح الظروف للنيابة عن الفاعل إذا أفادت وتحصل الفائدة بتحقيق

شروطين هما :

١- أن تكون متصرفة تصرفاً كاملاً ، وهي التي تتأثر بالعوامل المختلفة حسب موقعها في الجملة وذلك نحو : يوم ، فإنه يقال : اليوم يومٌ طيبٌ ، قضيتُ يوماً طيباً ، تطلعت إلى يومٍ طيبٍ ، فإنَّ هذا الظرف وما أشبهه يجوز أن ينوب مناب الفاعل إذا تحقق هذا الشرط والشرط الآخر وهو :

٢. الاختصاص ، والمراد به أن يزداد على معنى الظرف معنىً جديداً آخر

يكتسبه من كلمة تتصل به اتصالاً قوياً ليزول الغموض والإبهام عن معناه كأن يكون الظرف مضافاً نحو :صيمٌ يومٌ الخميس ، أو يكون موصوفاً نحو : قضيتُ شهرٌ جميلٌ في مكة ، وقضيتُ يوماً كاملاً في السفر ،أو يكون معرّفاً كالتعريف بالعلمية وذلك مثل : رمضان للشهر المعروف فيقال : صيمٌ رمضانٌ<sup>(١٣١)</sup> وإذا فقد الظرف أحد الشرطين فلايقام مقام الفاعل فلو فقد التصرف وهو مالزم النصب على الظرفية لم يُقم نحو:(سحر)من يوم معيّن و(ثمّ) فلا يقال : سيرٌ سحرٌ ، ولا جُلسَ ثمّ ؛ لأنّ قيامهما مقام الفاعل يخرجهما عن الظرفية قال سيبويه : (( ومما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم سيرٌ عليه سحرٌ ، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفاً لأنهم إنّما يتكلمون به في الرفع والنصب والجرّ بالألف واللام يقولون : هذا السحرُ ، وبأعلى السحرِ ، وإنّ السحرَ خيرٌ لك من أول الليل إلا أن تجعله نكرةً فتقول : سيرٌ عليه سحرٌ من (الأسحار))<sup>(١٣٢)</sup> .

ونُسبَ إلى الكوفيين والأخفش إجازة نيابة الظرف غير المتصرف نحو :

سيرَ عليه سحر وجُلسَ عندك<sup>(١٣٣)</sup> قال ابن مالك: ((ومذهبه . يعني  
الأخفش . في هذه المسألة ضعيف))<sup>(١٣٤)</sup> .

ووقع خلافٌ في إقامة الظرف المنويّ ، فمنعه الجمهور وأجازه ابن  
السراج<sup>(١٣٥)</sup>

واختلف في صفة الظرف المحذوف كالخلاف في صفة المصدر المحذوف  
المذكورة آنفاً فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز<sup>(١٣٦)</sup> .

## المبحث الثالث إنابة الجار والمجرور

وهذا المصطلح أعني (الجار والمجرور) قد عبّر به بعض النحويين أو دلّ كلامه عليه قال ابن السراج: ((ويجوز أن تقول سيرَ يزيدٍ فتقيم (بزيد) مقام الفاعل))<sup>(١٣٧)</sup> وقال أبو عليّ الفارسي: ((وتقولُ ذُهبَ يزيدٍ ، وجُلَسَ إلى عمرو فيكون الجار والمجرور في موضع رفع لإسناد الفعل إليهما))<sup>(١٣٨)</sup> وقال ابن جنّي: (( فإن أقيمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل قلت : سيرَ يزيدٍ فرسخين يومين سيرًا شديدًا فالباء وما عملت فيه في موضع رفع))<sup>(١٣٩)</sup> وقال ابن معطٍ في ألفيته:

وأحرف الجرّ مع المجرورِ      تُرْفَعُ موضَعًا على التقديرِ  
كَمُرِّي وسِيرِي وقد بُني      فعل المفاعيل لظرف الزمنِ

قال ابن الفوّاس وهو يشرح كلام ابن معطٍ: (( فالجار والمجرور في محلّ الرفع تقديرًا لقيامه مقام الفاعل))<sup>(١٤٠)</sup> وقد استخدم ابن مالك هذا الاصطلاح<sup>(١٤١)</sup> إلا أنّ أبا حيان اعترض عليه وقال: (( وقوله: أو جار ومجرور ، مثاله غُضِبَ على زيد ، وهذا الذي ذكره المصنّف . يعني ابن مالك . لم يذهب إليه أحد وهو أن يكون الجار والمجرور يقوم مقام الفاعل فيكونان في موضع رفع ، بل في ذلك مذاهب ليس قول المصنّف واحدا منها ))<sup>(١٤٢)</sup> والجواب عن قول أبي حيان ما تقدّم ذكره من أقوال القائلين باصطلاح (الجار والمجرور) وهو الشائع على الألسنة كما أشار إلى ذلك عباس حسن لكن ذكر أنّ الصحيح خلافه ، وإن كان لإمانع من قبوله تيسيرًا وتخفيفًا<sup>(١٤٣)</sup>.

إذا علم ذلك فلا يخلو أن يكون المجرور قد جرّ بحرف جرّ زائد نحو: ما قام من أحدٍ أو جرّ بحرف جرّ أصلي نحو : مرّ بزيدٍ وذُهبَ إلى خالدٍ ، فإن جرّ بحرف جرّ زايد فقد اتفق البصريون والكوفيون على إقامته مقام الفاعل وعلى جواز أن

يُتبع على اللفظ وعلى الموضع فيقال: ما ضُربَ من رجلٍ عاقلٍ (بالجر) وعاقلٌ (بالرفع) (١٤٤)

**وأما إن جرَّ بحرف جرٍّ أصلي فقد اختلف النحويون في ذلك على قولين :**

**أحدهما :** قول جمهور البصريين وهو جواز وقوع المجرور نائب فاعل

كجواز وقوعه مع حرف الجرِّ الزائد فيقال : سيرُ يزيدٍ (١٤٥) .

**القول الآخر :** مذهب الكوفيين وبعض البصريين وهو عدم جواز إقامة

المجرور بحرف جرٍّ أصلي ، واختلفوا في الذي يقام على أربعة مذاهب :

**الأول :** ذهب بعض البصريين . وقيل إنّه ابن درستويه . إلى أنّ النائب هو

ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير في نحو: سيرُ يزيدٍ :

سيرهو، أي: السير، ونسب هذا القول إلى السهيلي وتلميذه أبي عليّ الرُّندي (١٤٦)

**الثاني :** ذهب الكسائي وهشام أنّ مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في

الفعل وجعلوا الضمير مبهمًا من حيث كان محتملاً أن يُراد مايدلُّ عليه الفعل من

مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان ، ولم يقم دليل على أنّ المراد به بعض ذلك

دون بعض (١٤٧)

**المذهب الثالث :** نُسب إلى الفراء أنّ حرف الجرِّ وحده في موضع رفع

كما أنّ الفعل في ( زيدٌ يقوم ) في موضع رفع (١٤٨) .

**المذهب الرابع :** أجاز المبرّد وابن السراج أن يكون النائب في نحو (سيرُ

يزيدٍ) هو الطريق ؛ لأنّ السير لا يكون إلا في مكان ، فكأنّه قال : سير عليه

الطريق فرسخا والمعنى :فُطِعَ به طريقٌ (١٤٩) لكن مع إجازة هذا الوجه فقد جعله

ابن السراج أبعداً لأوجه الثلاثة التي ذكرها وجعل أجودها إقامة الجار والمجرور

مقام الفاعل (١٥٠) .

**واستدلّ المانعون من إقامة المجرور مقام النائب عن الفاعل بأدلة منها :**

١. أنّ النائب عن الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ كما أنّ الفاعل كذلك فتقول :

زيدٌ أكرمَ كما تقول : زيدٌ أكرمَ ، ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لما جازتقدمه نحو: يزيد سير، وعن زيد سئل وجاء في التنزيل {كلّ أولئك كان عنه مسؤولاً} (١٥١) فلو كان (عنه) هو النائب لما تقدّم على عامله وهو (مسؤولاً) والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك إذ لا يتقدّم الفرع إلا حيث يتقدّم الأصل (١٥٢) .

٢. أنّه لا يجوز الإتيان بالرفع على محلّ المجرور إذا ناب عن الفاعل فلا

يقال: مرّ يزيد الظريفُ ، ولا ذهبَ إلى زيد وعمرو . برفع التابع فيهما . ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله :

\* طلب المعقب حقّه المظلوم \* (١٥٣)

برفع ( المظلوم ) على محلّ المعقب ، فلمّا لم يتبع على المحلّ علمنا أنّه

ليس هو النائب (١٥٤) .

٣. أنّه لو كان المجرور نائباً عن الفاعل لصحّ أن تلحق الفعل تاء التأنيث

في نحو: سير بهندٍ فيقال : سيرت بهندٍ (١٥٥) .

٤- (( أنّ الظرف لا ينوب عن الفاعل وهو ظرفٌ مقدّر بـ(في) حتى يجعل

مفعولاً على السعة فإذا لم ينب من أجل أنّ حرف الجرّ مقدّر فيه فكيف ينوب وحرف

الجرّ ظاهر ملفوظ به ، وأي شيء ينوب إذا قلت : جُلس عندك ، و(عندك) لا يكون

إلا ظرفاً فلم يبقَ إلا المصدر )) (١٥٦) .

**والجواب عن الدليل الأول من ثلاثة أوجه :**

**أحدها :** أنّ هذا المجرور إنّما امتنع جعله مبتدأ عند تقدمه لفوات شرطه

وهو التعرية من العوامل اللفظية وقد نُسب هذا الجواب إلى ابن عصفور (١٥٧) ولم



أقف عليه فيما بين يدي من كتبه .

**الثاني :** أن ماذكروه في نحو سير يزيد ، يجري في مثل : لم يضرب من رجل ، فإن هذا المجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ولو قدم لم يجز نحو: من رجل لم يضرب فينبغي ألا يجوز يزيد سير<sup>(١٥٨)</sup>.

**الوجه الثالث :** أن المجرور إذا وقع أولاً لم يكن للباء هناك معنى حين لم يكن لها متعلق وإذا وقع بعد الفعل أمكن أن يكون لها معنى حين أن يكون لها متعلق كما في قوله تعالى {وكفى بالله شهيداً}<sup>(١٥٩)</sup> فالباء داخلة على الفاعل ولا يقال بالله كفى بالله شهيداً، ولا يعترض بقولهم بحسبك زيد إذ لا يقاس عليه<sup>(١٦٠)</sup>.

**والجواب عن الدليل الثاني ،** وهو امتناع الاتباع بالرفع على محل المجرور ؛ فلأن هذا الموضع لايجوز أن يلفظ به ، وماكان هكذا لايجوز الاتباع عليه ألا ترى أنك لاتقول :مررتُ بزيدِ الظريف . بالنصب . لأنه لايجوز : مررتُ زيداً ، فكذا هذا ، وذلك بخلاف {مالككم من إله غيره}<sup>(١٦١)</sup> لأنه يجوز :مالكم إله غيره، ففرق بين الموضع الذي يصح أن يصرح به والموضع الذي لايجوز أن يصرح به<sup>(١٦٢)</sup> ووضح بذلك أنه إنما يراعى المحل الذي يظهر إعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف جر زائد ، أوغير زائد إذا كان مدخوله ظرفاً فمثال الأول :لستُ بقائم ولا قاعدًا . بالنصب . اتباعاً لمحل قائم ؛ فإنه يظهر إعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائماً ، ومثال الثاني قول الشاعر<sup>(١٦٣)</sup>:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا و دون معدٍ فلترعك العوائل

بنصب (دون) الثانية ، اتباعاً لمحل (دون ) الأولى ، فإن إعرابها النصب بـ(تجد) ويظهر في الفصيح نصبه فيقال : فإن لم تجد دون عدنان<sup>(١٦٤)</sup>.

**والجواب عن الدليل الثالث :** أن علامة التأنيث لم تلحق الفعل اعتباراً

بالصورة ؛ لأنّ النائب عن الفاعل إذا كان جارًا ومجرورًا كان بصورة الفضلة وإن كان عمدة والتاء مع الفضلة مستغنى عنها فلا تلحق الفعل ، والدليل على اعتبار الصورة اللفظية حذفهم فاعل صيغة ( أفعل ) في التعجب ونصبهم إياه إذا سقط الجار نحو قوله تعالى {أسمع بهم وأبصر} <sup>(١٦٥)</sup> وأيضاً فقد قالوا كفى بهند فاضلة ولا تقول: كفت ، وتقول في الوجه المشهور ماجاءني من امرأة ، فلا تلحق تاء التانيث الفعل فكذاك قالوا : ذهب بهند لأنّ المجرور في بناء الفاعل في موضع نصب على المفعولية إلا أنّ الفعل لم يصل إليه إلا بواسطة حرف الجرّ فأأنه مفعول به صحيح فإذا حذف الفاعل أقيم ما هو في موضع المفعول به ثم يراعى لفظه فلا يُرفع بالفعل وثمّ طالبٌ بالجرّ لفظاً لكن يبقى كما يبقى في ( بحسبك زيدٌ ) وما لي في الدار من أحد وكفى بالله وما قام من أحد فليس ( زيدٌ ) في ( مرّ بزيد ) إلا مفعولاً به في المعنى فساغ إقامته مقام الفاعل <sup>(١٦٦)</sup> .

قال الجمهور والدليل على بطلان مذهب المانعين من إقامة الجار مقام الفاعل أنّ العرب تقول : سيرَ بزيدٍ سيرًا . بنصب المصدر . فأنابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لإبهامه ولو أنابوه لرفعوه وإذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشدّ إبهاماً منه فدلّ ذلك على أنّ المجرور هو الذي يقوم مقام الفاعل <sup>(١٦٧)</sup> .

والذي نختاره مذهب الجمهور وهو ما اختارته الباحثة (كريمة الأمير) وهو، أنّ الاسم المجرور مع حرف الجرّ يكون في محلّ رفع نائب فاعل والدليل على ذلك أنّنا عند إعراب الجار والمجرور في نحو : سقط في أيديهم ، نقول : والجار والمجرور متعلّق بالفعل ( سقط ) والتعلّق نوع من أنواع العمل النحويّ <sup>(١٦٨)</sup> ولكن يشترط لإنابة الجار والمجرور أن يكون الإسناد إليهما مفيداً

وتتحقق الفائدة بأمرين :

**أحدهما** : أن يكون حرف الجرّ متصرفاً .

**والآخر** : أن يكون مجروره مختصا ، والمراد من تصرف حرف الجرّ ألا يلزم

طريقة واحدة كأن يختص بجرّ الأسماء الظاهرة مثل : منذ ، ومنذ ، وحتى ، أو

يختص بجرّ النكرات مثل : ربّ ونحو ذلك ...

والمراد باختصاص المجرور أن يكتسب معنى زائدا بوصفه أو إضافته كأن

يقال: أخذ من حقلٍ ناضجٍ ، أو أخذ من حقلٍ الدار (١٦٩)

## المبحث الرابع

### إنابة الجملة مناب الفاعل :

وهذا مما وقع فيه الخلاف بين النحويين ، قال ابن هشام الأنصاري :  
واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقا ، وأجازه  
هشام وثعلب مطلقاً<sup>(١٧٠)</sup> ولعلّ من المانعين مطلقا ابن يعيش فإنّه قال : ((والفاعل  
لا يكون جملة ، كذلك ما وقع موقعه ؛ لأنّ ما وقع موقع الفاعل يجرى مجراه في جواز  
إضمامه وتعريفه والجملة لا تكون إلا نكرات ولذلك لا يصحّ إضمامها))<sup>(١٧١)</sup> ويظهر من  
كلام الرضي أنّه يفرق بين الجملة التي بمعنى المفرد والتي ليست كذلك فيجيز  
ما كان بمعنى المفرد أن يقع موقع الفاعل إذ يقول : ((والجملة كما لا تقع فاعلا  
لا تقع موقعه أيضا بلى إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد أي :  
اللفظ نحو قوله تعالى {وقيل يا أرضُ ابلعي ماءك} <sup>(١٧٢)</sup> أي : قيل هذا القول وهذا اللفظ  
، وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهي في الحقيقة  
مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى {وتبين لكم كيف فعلنا بهم} <sup>(١٧٣)</sup> وقوله  
{أولم يهد لهم كم أهلكنا} <sup>(١٧٤)</sup>

أي : تبين لكم فعلنا بهم ، أو لم يهد لهم إهلاكنا ، فيصح نحو : ( بيّن لكم  
كيف فعلنا ) وما أجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر (كان) و(جعل)  
مقام الفاعل نحو ( كين يقام ) و( جعل يفعل ) فبعيد لوجهين :

**أحدهما** : أنّ هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخير ، وما حُذف من هذا  
الباب فليس بمنوي ولا يُحذف المبتدأ إلا مع كونه منويا ، فلا ينوب على هذا خبر  
كان المفرد أيضًا عن الفاعل نحو ( كين قائم ) وقد أجازه الفراء دون الكسائي <sup>(١٧٥)</sup>

**والثاني :** أن الجملة لاتقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى له (كين القيام) ((<sup>(١٧٦)</sup>) .

ويرى أبو البقاء العكبري أن القائم مقام الفاعل في قول تعالى { وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون }<sup>(١٧٧)</sup> مصدر ، وهو القول وأضمر لأن الجملة بعده تفسره والتقدير : وإذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا<sup>(١٧٨)</sup> ونسب ابن هشام إلى ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في (قيل) ضمير المصدر ، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير ، ثم قال: (( وقيل: الظرف<sup>(١٧٩)</sup> نائب عن الفاعل ، فالجملة في محل نصب ، ويُردُّ بأنه لاتتم الفائدة بالظرف وبعدهم في {وإذا قيل إن وعد الله حقّ }<sup>(١٨٠)</sup> والصواب أن النائب الجملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة ؟ والمفعول به متعين للنياحة))<sup>(١٨١)</sup> .

ويخالف السيوطي مارجحه ابن هشام في الآية الكريمة السابقة فنراه . في الأشباه والنظائر . يقول بعد ذكر الآية : (( والصحيح أن الجملة لاتقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله إلا إن اقترن بها ما يصيرها وإياه في تقدير المفرد))<sup>(١٨٢)</sup> .

وقد أشار أبو حيان إلى أن الجملة بعد ( قال ) فيها مذهبان سواء كانت اسمية أم فعلية، الأول: أنها نائبة عن الفاعل ونسبه إلى الكوفيين ، والثاني: أن النائب ليس الجملة وإنما هو ضمير المصدر الدال عليه ونسبه إلى البصريين كما تقدم في نسبة ابن عصفور ذلك إليهم<sup>(١٨٣)</sup> .

وأشار أبو حيان في موضع آخر إلى أن مذهب الفراء وجماعة من النحويين جواز وقوع الجملة فاعلا أو نائبا عنه لفعل من أفعال القلوب إذا كان ذلك الفعل معلقا

عنها نحو: ظهر لي أقام زيدٌ أم عمرو ، وَعَلِمَ أقام عبد الله أم بكر<sup>(١٨٤)</sup> ويقيد ابن هشام صحة هذه المسألة مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات ، وعلى أنّ الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى قال: ألا ترى أنّ المعنى ظهر لي جواب أقام زيدٌ ، أي: جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك في علم أقام زيد ، وذلك لا بدّ من تقديره دفعا للتناقض، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به<sup>(١٨٥)</sup>.

قال فخر الدين قباوة : ((أما وقوع الجملة في محلّ رفع نائب فاعل فأمره أيسر من الفاعل والسبب في ذلك أنّها كانت والفعل مبني للمعلوم في محل نصب مفعولا به ولما بني الفعل للمجهول نابت عن الفاعل على القياس ، فالأصل في الآية المباركة {وقيل الحمدُ لله ربّ العالمين } هو (وقال المؤمنون : الحمد لله ربّ العالمين) ولما كان جمهور النحويين على وقوع الجمل موقع المفعول لم يكن بدّ من إجازة وقوعها موقع نائب الفاعل، أجمعت على الحكاية أم على غيرها ، أمّا قول جميل بثينة<sup>(١٨٦)</sup> :

جزعتُ حذارِ البينِ يومَ تحملوا وحقّ لمثلي يابثينةُ يجزَعُ

فليست جملة ( يجزَع ) منه في محلّ رفع نائب فاعل ؛ لأنّ فعل ( حق ) لا يتعدّى في الأصل إلى جملة مثل (قال) ولذلك وجب تقدير (أنّ) قبل ( يجزَع ) ليكون المراد : حقّ لمثلي أنّ يجزَع ، والمصدر المؤول هو في محلّ رفع نائب فاعل))<sup>(١٨٧)</sup>

وبهذا يتبيّن أنّ الجملة يصح أن تقع نائبا عن الفاعل إذا كانت محكية بالقول أو كانت مؤولة بمفرد وهو ما يرجح لي والله تعالى أعلم .

## المبحث الخامس

### إنابة الحال، والتمييز، والمستثنى، والمفعول لأجله والمفعول معه

عرض النحويون أثناء حديثهم عن ما ينوب عن الفاعل إلى هذه الأبواب الخمسة ومدى صحة نيابتها عن الفاعل ويمكن أن يجعل الكلام فيها على قسمين:

**الأول:** ما لا خلاف فيه أنه لا يصح إنابته مناب الفاعل وهو: الحال، والمستثنى، والمفعول معه، وسنأتي على ذكر تعليقات النحويين في ذلك .

**الثاني:** ما وقع فيه الخلاف وهو التمييز، والمفعول لأجله، وسوف يأتي الكلام على ذكر الأقوال في ذلك وأدلة كل فريق .

**أما القسم الأول:** فلم أقف فيه على خلاف جرى بين النحويين بل كلهم متفقون على أن تلك الأشياء لا تنوب عن الفاعل وقد ذكر الشاطبي أنه لا يعلم خلافا في ذلك حيث قال: ((ولا أعلم في امتناع ذلك خلافا))<sup>(١٨٨)</sup>

قال العكبري: ((ولا يجوز إقامة الحال مقام الفاعل لأربعة أوجه:

**أحدها:** أن الفاعل يكون مظهرا ومضمرا ومعرفة ونكرة والحال لا تكون

إلا نكرة .

**والثاني:** أن الحال تقدر بـ(في) ولا يصح تقدير إسقاطها .

**والثالث:** أن الحال كالخبر، وخبر المبتدأ لا يصح قيامه مقام الفاعل لأنه

مسند إلى غيره .

**والرابع:** أن الحال كالصفة في المعنى؛ لأنها هي صاحب الحال، وإنما

يقام مقام الفاعل غيره))<sup>(١٨٩)</sup>

ويضيف الرضي فيقول: ((وأما الحال فإنها وإن كانت من ضروريات الفعل

لكن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل

منه))<sup>(١٩٠)</sup> ويذكر ابن يعيش أنك إذا قلت : سير بزید قائما لايجوز أن تقيم (قائما) مقام الفاعل لأنه نكره<sup>(١٩١)</sup> ويعطل أبوحيان لعدم إقامة الحال مقام الفاعل بكونه لايتسع فيه بخلاف المصدر وظرفي الزمان والمكان <sup>(١٩٢)</sup> .

**أما المستثنى**، فيعمل الرضي امتناعه عن النيابة عن الفاعل بأنه ليس من ضروريات الفعل<sup>(١٩٣)</sup>، ويقول الشاطبي (( وأما المستثنى فلا يستقيم أيضا أن يقام ؛ لأنه يؤدي إلى تفرغ الفعل لما بعد ( إلا ) في الإيجاب فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا، لم يسغ أن تقول فيه : قيم إلا زيد ، كما لا يستقيم أن تقول قام إلا زيد ، وأما في النفي فلو قوع اللبس والإبهام لو قلت ماجاء القوم إلا زيدا ، فبنيتة للمفعول فقلت : ماجيء إلا زيد ، لتوهم أنه مفعول به ، وأيضا لا يقام إلا ما أشبه المفعول به وأتسع فيه حتى يصير مفعولا به مجازا مع بقاء معناه ، وهذا متعذر في المستثنى إذ لا يتسع فيه كما يتسع في الظرف والمصدر )) <sup>(١٩٤)</sup> .

**وأما المفعول معه** ، فقد قال ابن يعيش : (( لايجوز أيضا أن يقوم مقام مالم يسم فاعله لأنهم قد توسعوا فيه وأقاموا واو العطف فيه مقام (مع) فلو توسعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل لبعد عن الأصل وبطلت الدلالة على المصاحبة ويكون تراجعا عما اعتزموه ونقضا للغرض الذي قصدوه )) <sup>(١٩٥)</sup> وقال الرضي : ((وإنما لم يقم المفعول معه مقامه إذ هو مصاحب ورب فعل يُفعل بلا مصاحب مع أن معه الواو التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفها لم يُعرف كونه مفعولا معه )) <sup>(١٩٦)</sup> وقال الشاطبي : (( وأما المفعول معه فلا يقام أيضا لأن كونه مفعولا معه يفتضي أن يكون مع فاعل ليكون مفعولا معه فإذا أقيم لم يكون مفعولا معه ... وأيضا فإذا أقمته فإما أن تذكر الحرف الدال على أنه مفعول معه أو لا فإن لم تذكره لم يدل على ذلك ، وإن ذكرته لم يجز ؛ إذ لا يستعمل ذلك



الحرف إلا على حدّ ماكان في العطف وفي العطف لابدّ أن يكون تابعاً لمفرد أو جملة فذلك هنا والمتبوع هنا محذوف بالفرض فامتنع أن يبقى مع الحرف ((<sup>(١٩٧)</sup>).

**القسم الثاني : وهو ماوقع فيه الخلاف وهو على النحو الآتي:**

**أولاً التمييز :** واختلف في جواز إقامته مقام الفاعل على قولين:

**القول الأول :** مذهب الجمهور وهو عدم جواز ذلك<sup>(١٩٨)</sup> فإذا قلت: تصيب

بدنّ عمرو عرقاً ، لم يجز إقامة ( عرقاً) مقام الفاعل ؛ لأنه نكرة والفاعل ومقام مقامه يضم كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة<sup>(١٩٩)</sup> ، ويعلل الرضي لعدم جواز إقامة التمييز مقام الفاعل بأنه ليس من ضروريات الفعل<sup>(٢٠٠)</sup> وتعليل أبي حيان لعدم إقامته مقام الفاعل هو عدم صحة التوسع فيه كما يتوسع في المصدر والظرف<sup>(٢٠١)</sup> ويقول الشاطبي: ((وأما التمييز فإنه على تقدير (من) وإذا أقيم مقام الفاعل زال ذلك المعنى هذا إذا فرضته مميّزا للمفرد، وإن كان مميّزا للجملة نحو {واشتعل الرأسُ شيباً} فهو الفاعل في المعنى ؛ فلا يصحّ أن يبنى له الفعل بناء مالم يسمّ فاعله ؛ لأنه نحو من بناء الفعل للمفعول مع ذكر الفاعل وذلك لا يستقيم ، وأيضا فالتمييز يفارق المفعول به في لزومه التنكير كالحال))<sup>(٢٠٢)</sup> .

**القول الثاني :** جواز إنابة التمييز مناب الفاعل ، وهذا القول يُنسب إلى

الكسائي وهشام<sup>(٢٠٣)</sup> فيقال في ( امتلأت الدار رجالاً) امتلئ رجالاً ، وحكى الكسائي : خذه مطيوبةً به نفسٌ ، ومن الموجوعُ رأسه ، والمسفوه رأيه والموقوف أمره<sup>(٢٠٤)</sup> قال الشاطبي: ((ومثل هذا لا معتبر به مع احتمال خلاف ماذكر ))<sup>(٢٠٥)</sup> . وبهذا يتبين أنّ الراجح هو قول الجمهور للعلل المذكورة آنفا لاسيما أنّه ليس في المسألة سماع عن العرب . والله تعالى أعلم .

## ثانياً مما وقع في الخلاف : المفعول له ، وفيه قولان :

**القول الأول :** عدم جواز إقامته مقام الفاعل مطلقاً سواء أكان منصوباً أم مجروراً بحرف جرّ ، وهو مذهب الجمهور<sup>(٢٠٦)</sup> قال أبو عليّ الفارسي : ((وإنّما امتنع أن يقام مقام الفاعل لأنّ انتصابه ليس كانتصاب المفعول به إنّما هو مفعول فهو علّة للفعل ومرض له ؛ فامتنع أن يقوم مقام الفاعل كما امتنع الظرف أن يقام مقام الفاعل وهو ظرف وإنّما يقام المفعول به مقام الفاعل من حيث كان مع الفعل بمنزلة الفاعل معه ألا ترى أنّ الفعل يبني له كما يبني للفاعل ويضاف المصدر إلى المفعول به كما يضاف إلى الفاعل ويضاف المصدر إلى المفعول به ولا يُذكر الفاعل كما يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول به وليس المفعول له هكذا ولا ما أشبهه مما لم يقم مقام الفاعل فلما لم يكن المفعول له في هذا كالمفعول به في هذه المناسبات وغيرها التي بينه وبين الفاعل لم يجوز أن يقام المفعول له مقام الفاعل كما جاز أن يقام المفعول به مقامه))<sup>(٢٠٧)</sup> وقال الصيمريّ : ((فأمّا المفعول له فكان أصله أن يُستعمل باللام كقولك جنّت لمخافة الشرّ ، ثمّ حذفت اللام ، والمخافة تدلّ على ما حذف منها فلو أُقيمت مقام الفاعل بطلت دلالتها على المحذوف))<sup>(٢٠٨)</sup> وقال ابن يعيش : ((وكذلك المفعول له لا يجوز أن نردّه إلى مالم يُسمّ فاعله، لا يجوز : غُفر لزيد ادخاره على معنى لادخاره؛ لأنّك لما حذفت اللام على الاتساع لم يجوز أن تنقله إلى مفعول به فتتصرف في المجاز تصرفاً بعد تصرف؛ لأنّه يبطل المعنى بتباعده عن الأصل))<sup>(٢٠٩)</sup> ويذكر ابن الحاجب علتين لعدم إقامة المفعول له مقام الفاعل :

**الأولى :** أنّ نصبه هو المشعر بالعلية ؛ إذ ليس في لفظه ما يشعر بالعلية بخلاف الظرف فإنّ في لفظه ما يشعر بالظرفية .

**الثانية :** أنّ التعليل قد يكون لأفعال متعددة كقولك كسوتُ وأعطيت إكرامًا

لك فلو أقاموه مقام الفاعل تعين له الفعل الرفع، وبقي الفعل الآخر غير معلل<sup>(٢١٠)</sup>  
 ويعمل الرضي بما سبق أن علل به من أنّ النائب عن الفاعل ينبغي أن  
 يكون مثل الفاعل في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وإن جاز ألا يذكر  
 لفظًا ، كما أنّ الفاعل من ضروريات الفعل ولهذا كان كلّ مجرور ليس من  
 ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل المجرور بلام التعليل نحو: جئتكَ للمسن ، فلا  
 يقال: جيء للمسن إذ ربّ فعل بلا غرض لكونه عبثًا ، فمن ثمّ لم يقم المفعول له  
 مقام الفاعل<sup>(٢١١)</sup>.

**القول الآخر في المسألة :** نُسب إلى الأخفش أنّه يجيز أن يقال في نحو:

جاء زيدٌ طمعا في برك حذف الفاعل فيقال : جيء طمع في برك<sup>(٢١٢)</sup> وقال أبو حيّان:  
 ((وذهب بعضهم إلى أنّه يجوز إذا كان بحرف الجرّ لا إذا كان منصوبًا ومنه قوله :  
 يُغْضِي حياءً وَيُغْضَى من مهابته ..... ))<sup>(٢١٣)</sup>

والذي يظهر . والله أعلم . مما سبق أنّ قول الجمهور هو الصواب في عدم

جواز إقامة المفعول لأجله مقام الفعل للعلل التي سبق ذكرها ، وبالله التوفيق .

## الخاتمة

الحمد لله الذي تتم به الصالحات ، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد الكائنات  
أما بعد : فهذه أهم النتائج التي وصلت إليها من البحث و أجملها في الآتي :

١. اختلاف النحويين في بناء بعض العوامل للمفعول من مثل:

أ . الفعل اللازم الذي ليس له معمول غير الفاعل وقد تكافأت فيه الأقوال والأدلة  
ولم يظهر لي رجحان أحدها على الآخر .

ب . كان وأخواتها ، فمن النحويين من منع بناءها للمفعول ، ومنهم من أجازها  
على اختلاف في النائب عن الفاعل وقد ظهر لي رجحان قول المانعين من بناء  
كان وأخواتها للمفعول لافتقار قول المجيزين إلى سماع عن العرب .

ج . المصدر المسبوك في أصله من ( أن ) والفعل ، وفيه ثلاثة أقوال المنع مطلقا  
، والجواز مطلقا ، والجواز بشرط أن يكون المصدر لفعل لم ينطق به إلا مبني  
للمجهول وقد أشرت إلى أنّ هذه الأقوال اجتهادية ليس فيها نصّ من كلام العرب  
يترجح به أحد الأقوال ، ولهذا كان التوسط أن يقال بالجواز بشرط أمن اللبس سواء  
كان المصدر منونًا أو مضافًا وسواء كان فعله ملازما للبناء للمفعول أم لم يكن .

٢- اتفاق النحويين على عمل كلّ من :

أ . الفعل المتعدي مع استثناء بعض الأفعال في أحوال مخصوصة .  
ب . اسم المفعول .

٣ . الاختلاف في المرفوع الواقع بعد الأفعال الملازمة للبناء للمفعول هل يعرب فاعلاً أو نائب فاعل ، وقد ظهر لي رجحان كونه نائب فاعل حتى يسير الباب على طريقة واحدة .

٤ . اختلاف النحويين في جواز إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجود المفعول وجاء ذلك الخلاف على أربعة أقوال ، وقد ظهر لي بعد استعراض حجج القائلين بتلك الأقوال الأربعة الآتي :

أ . ثبوت إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول وذلك في النصوص الفصيحة التي منها قراءات قرآنية ثابتة لامجال لردّها بحجج عقلية قد تصيب وقد تخطئ .

ب . ضعف حجج المانعين من ذلك ، ولهذا كان أرجح الأقوال هو القول بجواز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول ويكون ذلك حسب الغرض فإذا كان الغرض يقتضي إنابة المفعول به أنيب ، وإذا كان الغرض يقتضي إنابة غيره أنيب .

٥ . اتفاق النحويين على إنابة كل من المصدر والظرف بنوعيه عن الفاعل مع عدم وجود المفعول به بشروط مخصوصة .

٦. ظهور مصطلح ( الجار والمجرور ) عند كثير من النحويين رغم أنّ أبا حيان اعترض على ابن مالك في استخدامه ذلك المصطلح وزعم أنّ ذلك الاصطلاح لم يذهب إليه أحد غير ابن مالك ، وقد أثبت بالنقول الصحيحة استخدامه لدى كثير من العلماء ممن سبق ابن مالك .

٧. اتفاق النحويين على جواز إنابة المجرور بحرف جرّ زائد مناب الفاعل مع عدم وجود المفعول به ، واختلافهم في المجرور بحرف جرّ أصلي وقد اخترت مذهب الجمهور وهو، أنّ الجار والمجرور يكون في محلّ رفع نائب فاعل بشرط أن يكون الإسناد إليه مفيداً وتحقق الفائدة بأمرين :

أحدهما : أن يكون حرف الجرّ متصرفاً .

والآخر : أن يكون مجروره مختصا ، والمراد من تصرف حرف الجرّ ألا يلزم طريقة واحدة كأن يختص بجرّ الأسماء الظاهرة مثل : منذ ، ومذ ، وحتى ، أو يختص بجرّ النكرات مثل : ربّ ونحو ذلك ...

والمراد باختصاص المجرور أن يكتسب معنى زائدا بوصفه أو إضافته كأن يقال: أخذ من حقلٍ ناضجٍ ، أو أخذ من حقلٍ الدار .

٨. اختلاف النحويين في إنابة الجملة مناب الفاعل وقد ظهر لي . بعد عرض حجج المانعين والمجيزين . أنّ الجملة يصح أن تقع نائبا عن الفاعل إذا كانت محكية بالقول أو كانت مؤولة بمفرد .

٩. اتفاق النحويين على عدم جواز إنابة كل من الحال ، والمستثنى، والمفعول معه مناب الفاعل ، واختلافهم في كل من التمييز ، والمفعول له ، وقد رجحت قول الجمهور بعدم جواز إنابة التمييز والمفعول له مناب الفاعل لضعف قول المجيزين وعدم استناده إلى دليل من السماع عن العرب .

• والله تعالى أعلم .

## هوامش البحث

- (١) قال أبو حيان: ((هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله بالنائب لم أره لغير هذا المصنف . يعني ابن مالك . وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولامشاحة في الاصطلاح )) التذييل والتكميل ٢٢٥/٦ ، وقال ابن هشام الأنصاري: ((الثاني من المرفوعات : نائب الفاعل ، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول مالم يسم فاعله ، والعبارة الأولى أولى لوجهين : أحدهما : أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره ، والثاني : أن المنسوب في قولك ( أعطى زيدَ دينارًا ) يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم )) . شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٥٤ وانظر الجملة الفعلية لعلي أبو المكارم ص ١١٧ .
- (٢) انظر مجلة جامعة دمشق ج/ ٢٢ بحث بعنوان ( الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية ) ( أهميته . مصطلحاته . أغراضه ) ص ٢١ .
- (٣) انظر ( قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية ) ص ٣ .
- (٤) انظر النحو الوافي ١١١/٢ . ١١٢ .
- (٥) انظر التذييل والتكميل ٢٥٩ /٦ .
- (٦) انظر المصدر السابق ٢٦٠/٦ .
- (٧) انظر اللمع ص ٨٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣ /٧ .
- (٨) انظر كتاب الجمل في النحوللزعاجي ص ٧٧ ، وكتاب الحل في إصلاح الخلل لابن السيد البطلبيوسي ص ٢٠٨ والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٤ /٦ .
- (٩) الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ١١١ .
- (١٠) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ / ١٥٨ .
- (١١) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٢ .
- (١٢) انظر كتاب الحل في إصلاح الخلل / ٢٠٨ والتذييل والتكميل ٢٣٤ /٦ .



- (١٣) انظر كتاب الجمل ص ٧٧ ، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل / ١٨٠ .
- (١٤) انظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل ص ٢٠٨ . ٢٠٩ ، والتذييل والتكميل ٦ / ٢٣٤
- (١٥) اللباب ١ / ١٥٨ . ١٥٩ .
- (١٦) شرح التسهيل ٢ / ١٢٧ .
- (١٧) الحاقّة : ١٣ .
- (١٨) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٢٠٩ . ٢٠٨ وانظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٥ . ٢٣٦
- (١٩) البيت لعقمة الفحل في ديوانه / ٢١ من قصيدة يعارض فيها امرأ القيس في قصيدته التي مطلعها ( خليلي مرا بي على أم جندب ) وقد وردت قصيدة علقمة التي منها هذا البيت في ديوان امرئ القيس بعد قصيدته المشار إليها ، وهي منسوبة فيه إلى علقمة ولهذا ظن بعض الباحثين أنّ القصيدة لامرئ القيس . انظر ديوان امرئ القيس ٣٨ - ٣٩ / .
- (٢٠) التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٦ . ٢٣٧ .
- (٢١) انظر المقاصد الشافية ٧ / ٣ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٧١ .
- (٢٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ والتذييل والتكميل ٦ / ٢٥٥ .
- (٢٣) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٥٩ وارثشاف الضرب ٣ / ١٣٢٥ .
- (٢٤) الأصول ١ / ٨١ .
- (٢٥) انظر التبصرة والتذكرة ١ / ١٢٥ .
- (٢٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٦ / ٢٥٥ .
- (٢٧) انظر شرح الجمل ١ / ٥٣٥ .
- (٢٨) انظر مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج ١ / ١٠٦٧ .
- (٢٩) الجمل للزجاجي / ٥٢ .

- (٣٠) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٧٣/٢ .
- (٣١) الكتاب ١ / ٤٦ .
- (٣٢) شرح كتاب سيبويه للصفار ٨١١/٢ \_ ٨١٢ وانظر كتاب الحل في إصلاح الخلل / ١٧٨ .
- ١٧٩ والتذييل والتكميل ٦ / ٢٥٥ .
- (٣٣) كتاب الحل في إصلاح الخلل / ١٨٠ ، وانظر ماسبق ص
- (٣٤) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٣٦٧ وشرح الكتاب للصفار ٢ / ٨١٢ .
- (٣٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ والتذييل والتكميل ٦ / ٢٥٨ والمقاصد الشافية ٣ / ٨
- (٣٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٦ / ٢٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ وتعليق  
الفرائد للدماميني ٤ / ٢٦٢ والمقاصد الشافية ٣ / ٨ .
- (٣٧) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢م ٣٦٦ \_ ٢٦٧ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه  
للأعلم ١ / ١٨٣ ، والتذييل والتكميل ٦ / ٦٥٦ .
- (٣٨) انظر كتاب الحل في إصلاح الخلل / ١٨٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ .
- (٣٩) انظر شرح كتاب سيبويه للصفار ٢ / ٨١٣ ، والتذييل والتكميل ٦ / ٢٥٦ . ٢٥٧ .
- (٤٠) شرح كتاب سيبويه للصفار ٢ / ٨١٣ .
- (٤١) شرح الجمل ١ / ٥٣٥ . ٥٣٦ وانظر ص ٣٨٥ من الكتاب نفسه، والمقاصد الشافية ٣ / ٨
- (٤٢) انظر المقاصد الشافية ٣ / ٩ .
- (٤٣) انظر المقاصد الشافية ٣ / ٧ .
- (٤٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٥ .
- (٤٥) سيأتي الحديث عن إنابة الجملة مناب الفاعل والخلاف في ذلك ص ٢١ . ٢٢ .
- (٤٦) المقاصد الشافية ٣ / ١٠ .
- (٤٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٩ .
- (٤٨) الكتاب ٤ / ٦٧ .

- (٤٩) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٢٦٢٠
- (٥٠) الأصول ١ / ٨١ .
- (٥١) المحتسب ٢ / ٢٨٤ .
- (٥٢) المخصص م/٥ ج/ ١٥ ص ٥٤ . ٥٥ .
- (٥٣) انظر النحو الوافي ٢ / ١٠٨ .
- (٥٤) انظر أوضح المسالك ومعه ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣ / ٢٥ .
- (٥٥) الكتاب ١ / ١٠٩ .
- (٥٦) ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسماة الخلاصة ص ١٢٣ .
- (٥٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٠ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ٢ / ٣٠١
- (٥٨) التوبة : ٦٠ .
- (٥٩) انظر الأسماء العاملة عمل الفعل ٢ / ٤٥٣ .
- (٦٠) انظر صحيح البخاري ٥ / ٢٣٥٧ كتاب الرقاق ح ٦٠٤٩ / بغا .
- (٦١) انظر الأسماء العاملة عمل الفعل ٢ / ٤٥٤ .
- (٦٢) من شواهد سيبويه ٢ / ٧٩ ودارة: اسم أمه .
- (٦٣) انظر الأسماء العاملة عمل الفعل ٢ / ٤٥٦ .
- (٦٤) البيت للراعي النميري في ديوانه / ١١٧ برواية : ( كمنكسر الأنياب منقطع الظهر )
- ولا شاهد فيه على هذه الرواية .
- (٦٥) انظر ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٧
- (٦٦) التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٧ .
- (٦٧) انظر ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٣٤ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ٢ / ٢٨٣ .

- (٦٨) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع ١٠٧١/٣  
وانظر ص ١٠٧٤ .
- (٦٩) همع الهوامع ٥ / ٧٥ .
- (٧٠) انظر شرح التسهيل ٣ / ١٠٩ .
- (٧١) انظر ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٩ .
- (٧٢) انظر المساعد ٢ / ٢٣٤ وهمع الهوامع ٥ / ٧٥ .
- (٧٣) الكافي في الإفصاح ٣ / ١٠٧٤ . ١٠٧٥ .
- (٧٤) انظر المساعد ٢ / ٢٣٤ .
- (٧٥) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٠ .
- (٧٦) النحو الوافي ٢ / ١١٠ .
- (٧٧) المصدر السابق ٢ / ١١٠ .
- (٧٨) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٤٠٣ وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٤٤٠ . ١٤٤٣ وشرح للمع لابن برهان ١ / ٤٦ والتبيين للعكبري ٢٦٨ ، ٢٧٠ والكافي في الإفصاح ٣ / ٦٣٣ - ٦٣٤ وشرح الكافية للرضي ١ / ١٩٢ والتذييل والتكميل ٦ / ٢٤٢ .
- (٧٩) الخصائص ١ / ٣٩٧ وانظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٩٤ والتذييل والتكميل ٦ / ٢٤٥ .
- (٨٠) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٠ و ٣ / ٤٦ واللباب للعكبري ١ / ١٥٩ والتبيين ٢٦٨ / ٢٦٨ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٦٠٩ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ٢ / ٦٧ .
- (٨١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٩ .
- (٨٢) شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ .
- (٨٣) النحو الوافي ٢ / ١٢٠ .
- (٨٤) انظر القراءة في البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والذرة تأليف عبد الفتاح عبد الغني القاضي ص ٢٩١ .
- (٨٥) من الآية ١٤ : الجاثية .

- (٨٦) شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ .
- (٨٧) انظر التبيين / ٢٧٢ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٢٠/١ .
- (٨٨) انظر القراءة في الكتاب الموضح من وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم ٨٦٦ / ٢ والبدور الزاهرة / ٢١٠ .
- (٨٩) من الآية ٨٨ : الأنبياء .
- (٩٠) انظر التبيين / ٢٧١ واللباب / ١٦٠ .
- (٩١) البيت منسوب لجرير في التبيين / ٢٧٢ وخزانة الأدب / ١ / ٣٣٨ وليس في ديوانه الذي بين يدي .
- (٩٢) لم يُنسب إلى قائل معين كما في شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨ / ٢ ، والتذييل والتكميل / ٦ / ٢٤٤ .
- (٩٣) شرح التسهيل ٢ لابن مالك / ١٢٨ .
- (٩٤) ذكر محقق الكافية الشافية لابن مالك ٦١٠ / ٢ أنه من الرجز المسدس ولا يُعلم له قائل وقد بحثت له عن قائل فلم أجد .
- (٩٥) الكافية الشافية ٦١٠/٢ وانظر شرح التسهيل ١٢٨ / ٢ .
- (٩٦) انظر الإقناع في النحو شرح مبسط لألفية ابن مالك لأحمد سيد حامد ٤٣١/١ .
- (٩٧) من الرجز لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه / ٧٣ .
- (٩٨) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨ / ٢ .
- (٩٩) انظر الإقناع في النحو ٤٣١/١ .
- (١٠٠) انظر التبيين ص ٢٧٢ .
- (١٠١) المصدر السابق ص ٢٦٩ .
- (١٠٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧ .
- (١٠٣) من الآيتين ٣٦ . ٣٧ : النور ، وهي قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم . انظر الكتاب الموضح / ٢ / ٦١٦ .
- (١٠٤) انظر التذييل والتكميل / ٦ / ٢٤٦ .
- (١٠٥) انظر التبيين / ٢٧٢ و شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٢٠/١ .

- ١٠٦) انظر التبيين / ٢٧٣ .
- ١٠٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧
- ١٠٨) التذييل والتكميل ٢٤٦/٦ .
- ١٠٩) انظر التبيين / ٢٧٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٧ والتذييل والتكميل ٢٤٦ / ٦ .
- ١١٠) شرح ألفية ابن معيط ١ / ٦٢٠ .
- ١١١) التذييل والتكميل ٢٤٧ / ٦ .
- ١١٢) انظر التبيين ٢٦٨ . ٢٦٩ واللباب للعكبري ١ / ١٥٩ .
- ١١٣) انظر التبيين / ٢٦٩ .
- ١١٤) السابق ص ٢٦٩ .
- ١١٥) انظر ص ١٢ من هذا البحث .
- ١١٦) الروم : ١٧ .
- ١١٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٧ والنحو الوافي ١١٣/٢ . ١١٤ .
- ١١٨) الحاقّة: ١٣ .
- ١١٩) انظر النحو الوافي ٢ / ١١٤ . ١١٥ والإقناع في النحو ٣٢٧/١ ودليل السالك ٢٨٢/١
- ١٢٠) البقرة : ٧١ .
- ١٢١) انظر التذييل والتكميل ٢٣٧/٦ وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٢ . ١٣٣٣ .
- ١٢٢) الكتاب ١ / ٢٢٩ .
- ١٢٣) لم أقف عليه في كتب ابن عصفور التي بين يديّ إلا أنه أجاز نيابة المصدر المختص في التقدير . انظر شرح الجمل ١ / ٥٣٦ .
- ١٢٤) التذييل والتكميل ٢٣٧/٦ وانظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٢ . ١٣٣٣ .
- ١٢٥) انظر الكتاب ١ / ٢٢٨ والتذييل والتكميل ٦ / ٣٣٨ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٣ وهمع الهوامع ٢ / ٢٦٧ .
- ١٢٦) انظر والتذييل والتكميل ٦ / ٣٣٨ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٣٣ .
- ١٢٧) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٩٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٦ .
- ١٢٨) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٩٤ .

- (١٢٩) انظر شرح الكافية للرضي /١ / ١٩٤ وشرح التسهيل /٢ / ١٢٧ ، والمقاصد الشافية /٣ / ٣٣ - ٣٤ .
- (١٣٠) انظر ماسبق ص ٥ .
- (١٣١) انظر النحو الوافي /٢ / ١١٧.١١٦ ، والإقناع /١ / ٤٢٩ - ٤٣٠ .
- (١٣٢) الكتاب /١ / ٢٢٥ وانظر شرح التسهيل لابن مالك /٢ / ١٢٧ والتذييل والتكميل /٦ / ٢٣٩ .
- (١٣٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك /٢ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والتذييل والتكميل /٦ / ٢٤٠ وهمع والمقاصد الشافية /٣ / ٣٦ والهوامع /٢ / ٢٦٧ .
- (١٣٤) شرح التسهيل /٢ / ١٢٨ .
- (١٣٥) انظر الأصول /١ / ٨٠ - ٨١ وشرح التسهيل لابن مالك /٢ / ١٢٧ - ١٢٨ والتذييل والتكميل /٦ / ٢٤٠ وهمع الهوامع /٢ / ٢٦٧ .
- (١٣٦) انظر شرح التسهيل /٦ / ٢٤١ وهمع الهوامع /٢ / ٢٦٧ .
- (١٣٧) الأصول /١ / ٧٨ .
- (١٣٨) الإيضاح العضدي / ١١٤ .
- (١٣٩) اللمع / ٨٣ .
- (١٤٠) شرح ألفية ابن معط /١ / ٦٢٢ .
- (١٤١) انظر التسهيل مع شرحه /٢ / ١٢٤ - ١٢٦ .
- (١٤٢) التذييل والتكميل /٦ / ٢٢٧ - ٢٢٨ .
- (١٤٣) انظر النحو الوافي /٢ / ١١٧ - ١١٨ .
- (١٤٤) انظر ارتشاف الضرب /٣ / ١٣٣٦ .
- (١٤٥) انظر التذييل والتكميل /٦ / ٢٢٨ وشرح التصريح /٢ / ٢٧٧ .
- (١٤٦) انظر التذييل والتكميل /٦ / ٢٢٨ وشرح التصريح /٢ / ٢٧٧ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان /٢ / ٦٦ - ٦٧ .
- (١٤٧) انظر التذييل والتكميل /٦ / ٣٣١ ، وهمع الهوامع /٢ / ٢٦٨ .
- (١٤٨) انظر المصدرين السابقين .

- (١٤٩) انظر المقتضب ٤ / ٥٢ ، والأصول لابن السراج ١ / ٧٩ . ٨٠ التذييل والتكميل ٦ / ٢٣١
- (١٥٠) انظر الأصول ١ / ٨٠ .
- (١٥١) الإسراء : ٣٦ .
- (١٥٢) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٨ . ٢٢٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٧٨ .
- (١٥٣) شطر بيت من الكامل / للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه / ١٥٥ .
- (١٥٤) انظر شرح التصريح ٢ / ٢٧٧ \_ ٢٧٨ .
- (١٥٥) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٩ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٧٨ .
- (١٥٦) التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٩ .
- (١٥٧) انظر المقاصد الشافية ٣ / ٣٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٨١ .
- (١٥٨) التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ .
- (١٥٩) من الآية : ٧٩ النساء .
- (١٦٠) انظر المقاصد الشافية ٣ / ٣٨ .
- (١٦١) الأعراف : ٥٩ .
- (١٦٢) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ .
- (١٦٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري / ١٣١ .
- (١٦٤) انظر شرح التصريح ٢ / ٢٨٠ .
- (١٦٥) من الآية : ٣٨ مريم .
- (١٦٦) انظر المقاصد الشافية ٣ / ٣٨ . ٣٩ .
- (١٦٧) انظر التذييل والتكميل ٦ / ٢٣٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٧٨ .
- (١٦٨) انظر ( مالم يسم فاعله في القرآن الكريم ) : ١٣١ .
- (١٦٩) السابق / ١٣١ .
- (١٧٠) انظر مغني اللبيب / ٥٥٩ .
- (١٧١) شرح المفصل ٧ / ٧٢ .
- (١٧٢) من الآية ٤٤ : هود .



- (١٧٣) من الآية ٤٥: إبراهيم .
- (١٧٤) من الآية ٢٦: السجدة .
- (١٧٥) انظر ما سبق ص ٤
- (١٧٦) شرح الكافية للرضي / ١ / ١٩٠ .
- (١٧٧) من الآية ١١ : البقرة .
- (١٧٨) التبيان في إعراب القرآن / ١ / ٢٨ .
- (١٧٩) يقصد الجار والمجرور ( لهم ) .
- (١٨٠) من الآية : ٣١ : الجاثية .
- (١٨١) مغني اللبيب / ٥٢٥ وانظر الكشاف للزمخشري / ١ / ٦٤ والدرّ المصون / ١ / ١٣٦ .
- (١٨٢) الأشباه والنظائر / ٢ / ٢٧ .
- (١٨٣) انظر التذييل والتكميل / ٦ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .
- (١٨٤) انظر التذييل والتكميل / ١ / ٥٦ ، وهمع الهوامع / ٢ / ٢٧٢ ،
- (١٨٥) انظر مغني اللبيب / ٥٢٤ - ٥٢٥ .
- (١٨٦) هو بهذه الرواية في الخصائص / ٢ / ٤٣٥ وجاء في ديوان جميل / ١٢ برواية :  
جزعت غداة البين لما تحملوا  
وماكان مثلي يابتيئة يجزع  
وليس في هذه الرواية شاهد لما ذكر .
- (١٨٧) إعراب الجمل وأشباه الجمل . فخر الدين قباوة / ١٦٣ - ١٦٤ .
- (١٨٨) انظر المقاصد الشافية / ٣ / ١٢ .
- (١٨٩) اللباب في علل البناء والإعراب / ١ / ١٦٢ ، وانظر المقاصد الشافية / ٣ / ١١ - ١٢ .
- (١٩٠) شرح الكافية / ١ / ١٩٢ .
- (١٩١) انظر شرح المفصل لابن يعيش / ٧ / ٧٢ .
- (١٩٢) انظر التذييل والتكميل / ٦ / ٢٦١ .
- (١٩٣) انظر شرح الكافية / ١ / ١٩٢ .
- (١٩٤) المقاصد الشافية / ٣ / ١٢ .
- (١٩٥) شرح المفصل لابن يعيش / ٧ / ٧٢ .

- (١٩٦) شرح الكافية للرضي / ١ / ١٩٢ .
- (١٩٧) المقاصد الشافية ١١/٣ .
- (١٩٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٢ ، وشرح الكافية للرضي / ١ / ١٩٢ ، والتذييل والتكميل / ٦ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، وهمع الهوامع / ٢ / ٢٧٠ .
- (١٩٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش / ٧ / ٧٢ .
- (٢٠٠) انظر شرح الكافية / ١ / ١٩٢ .
- (٢٠١) انظر التذييل والتكميل / ٦ / ٢٦١ .
- (٢٠٢) المقاصد الشافية ٣ / ١٢ .
- (٢٠٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك / ٢ / ١٣٠ والتذييل والتكميل / ٦ / ٢٦١ - ٢٦٢ وارتشاف الضرب / ٣ / ١٣٣٨ ، وهمع الهوامع / ٢ / ٢٧٠ .
- (٢٠٤) انظر المصادر السابقة .
- (٢٠٥) المقاصد الشافية ٣ / ١٢ .
- (٢٠٦) انظر الأصول لابن السراج / ١ / ٢٠٨ ، والتبصرة والتذكرة للصميمير / ١ / ١٢٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٢ ، وشرح الكافية للرضي / ١ / ١٩٢ وارتشاف الضرب / ٣ / ١٣٣٧ ، ومسائل الخلاف والنحوية والتصريفية في كتاب الأصول / ٢ / ١٠٧٣ .
- (٢٠٧) المسائل البصريات / ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وانظر المقاصد الشافية / ٣ / ١٠ .
- (٢٠٨) التبصرة والتذكرة / ١ / ١٢٥ .
- (٢٠٩) شرح المفصل / ٧ / ٧٢ ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب / ٢ / ٥٧ .
- (٢١٠) انظر شرح الوافية لابن الحاجب / ١٦٨ .
- (٢١١) انظر شرح الكافية / ١ / ١٩٢ .
- (٢١٢) انظر مسائل الخلال النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج / ٢ / ١٠٧٣ .
- (٢١٣) انظر ارتشاف الضرب / ٣ / ١٣٣٧ .

## المصادر والمراجع

١. أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦ هـ شرحه وضبطه وفدّم له علي فاعور ، دار الكتب العلمية . بيروت لبنان ط ١ ، ١٤٢٨ هـ / ١٩٨٨ م .
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ تحقيق ودراسة الدكتور/رجب عثمان محمد،مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ / ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م
- ٣- الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية . نواف بن جزاء الحارثي الجامعة الإسلامية ط ١ / ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م .
٤. الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، ط ١ / ١٤٠٥ / ١٩٨٤ م .
- ٥- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ . تحقيق /عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . ط ٢ / ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م ٠٦- إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة ، دار القلم العربي بحلب ط ٥ / ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
٧. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد . عالم الكتب ط ٣ / ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ هـ .
٨. الإقناع في النحو . شرح مبسط لألفية ابن مالك لأحمد سيد حامد آل برجل ، دار القيس للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية ، ط ١ / ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .
- ٩- ألفية ابن مالك ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو حققها سليمان بن عبد العزيز العيوني . مكتبة دار المنهاج للنشر

• والتوزيع . الرياض .

١٠. أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري ومعه ضياء السالك لمحمد عبد الزيز النجار ، مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة ، الناشر مكتبة ابن تيمية . القاهرة ، توزيع مكتبة العلم بجدة / ب . ط .

١١. الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ تحقيق /حسن شاذلي فرهود . دار العلوم . ط ٢ / ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

١٢. الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ تحقيق وتقديم /موسى بناي العليلى ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية .

١٣. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة . عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، ط ١ / ١٤٠٤ هـ .

١٤. اليسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨ هـ تحقيق ودراسة /عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي، ط ١ / ١٤٠٧ هـ . م ١٩٨٦ .

١٥. التبصرة و التذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع ، تحقيق فتحي أحمد علي الدين ، ط ١ ، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٦. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ تحقيق /علي محمد البجاوي، عيسى الببابي الحلبي وشركاه/ ب . ط . ب . ت .

١٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء

- العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ ، تحقيق ودراسة / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .  
مكتبة العبيكان . ط ١ ، ١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠ م .
- ١٨ . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي تحقيق حسن  
هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ط ١ / ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م
- ١٩ . تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة  
٨٢٧ هـ تحقيق / محمد بن عبد الرحمن المفدى ، بساط . بيروت ط ١ ،  
١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م .
- ٢٠ . الجملة الفعلية لعلي أبو المكارم ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع . القاهرة ،  
ط ١ / ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- ٢١ . خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى  
سنة ١٠٩٣ هـ تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، ط ٢ / ١٩٧٩ م .
- ٢٢ . الخصائص لأبي الفتح بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ . تحقيق محمد علي  
النجار . دار الكتاب العربي . بيروت ، ب . ط / ب . ت .
- ٢٣ . الدرّ المصون في علوم في الكتاب المكنون للسمن الحلبي المتوفى سنة  
٧٥٦ هـ تحقيق أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق ، ط ، ١٤٠٤ هـ .  
١٩٨٦ م .
- ٢٤ . دليل السالك إلى ألفية ابن مالك . عبد الله بن صالح الفوزان ، دار ابن الجوزي  
للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ
- ٢٥ . ديوان امرئ القيس ضبطه وصححه مصطفى عبد الشافي . دار الكتب  
العلمية بيروت . لبنان ، ط ٥ / ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

- ٢٦- ديوان رؤية بن العجاج . تحقيق وليم بن الورد . دار الأفاق الجديد . بيروت ط ٢ . ١٩٨٠ .
- ٢٧- ديوان الراعي النميري . جمعه وحققه راينهت فايرت . دار النشر فرانس شتاينر بقيسبادن ، بيروت / ١٤٠١هـ . ١٩٨٠ م .
- ٢٨- ديوان لبيد بن ربيعة العامري . دار صادر ، ب . ط / ب . ت .
- ٢٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان دار الفكر ب . ط ، ب . ت .
- ٣٠- شرح ألفية ابن معط لابن القواس المتوفى سنة ٦٩٦هـ ، تحقيق ودراسة / علي موسى الشمولي . مكتبة الخريجي . ط ١ / ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥ م
- ٣١- شرح التسهيل لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ . تحقيق/عبدالرحمن السيد/ محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر . ط ١ / ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .
- ٣٢- شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك لخالد الأزهرى وبهامشه حاشية يس العليمي ، حققه / أحمد السيد سيد أحمد ، دار التوفيقية للتراث للطبع والنشر والتوزيع . القاهرة / ب . ط / ب . ت .
- ٣٣- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفورالإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ تحقيق الدكتور/صاحب أبو جناح . المكتبة الفيصلية ، ب . ط / ب . ت .
- ٣٥- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي المتوفى سنة ٦٠٩هـ . تحقيق ودراسة : سلوى بنت محمد عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة ط ١ . ١٤١٩هـ .

- ٣٦- شرح ديوان علقمة الفحل بقلم السيد أحمد صقر ، ط ١ / ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٥ م .
- ٣٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لأبن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ ومعها منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت ب . ط / ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٨ م
- ٣٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ تحقيق / عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث . ط ١ / ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- ٣٩- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ قدم له ووضع فهرسه وحواشيه / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية . بيروت ط ١ / ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م .
- ٤٠- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ج ١ ، حققه وقدم له وعلق عليه / رمضان عبد التواب ، ومحمود فهمي حجازي ، مركز تحقيق التراث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- ٤١- شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي المتوفى سنة ٦٣٠ هـ حققه / معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر المدينة النبوية ، ط ١ / ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م .
- ٤٢- شرح اللمع لابن برهان ، صنفه ابن برهان العكبري الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن علي الأسدي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ حققه / فائز فارس ط ١ / الكويت ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
- ٤٣- شرح المفصل لابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ . عالم الكتب . بيروت / ب . ط / ب . ت .

٤٤. شرح الوافية نظم الكافية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ دراسة وتحقيق موسى بنأي العلي ، مطبعة الأدب بالنجف ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
٤٥. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري حقه / مصطفى ديب البغا . دار ابن كثير . دمشق . بيروت ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ط ٥ ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م
٤٦. قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية . الشاذلي الهيشري والمنصف عاشور ، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة ٢٠٠٥ م .
٤٧. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع المتوفى سنة ٦٨٨ هـ تحقيق ودراسة / فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد . الرياض ، ط ١ / ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
٤٨. كتاب الجمل في النحو صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ حقه وقدم له / علي توفيق الحمد ، كلية الآداب . جامعة اليرموك ، إربد . الأردن ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ط ١ / ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
٤٩. كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ تحقيق / سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة للطباعة والنشر . بيروت ، ب. ط / ب. ت .
٥٠. كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠ هـ . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . دار الجيل . بيروت . ط ١ / ١٤١١ هـ / ١٩١ م
٥١. الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها لنصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي المعروف بابن أبي مريم المتوفى ٥٦٥ هـ ، تحقيق عمر ابن



- حمدان الكبيسي ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
- ٥٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل  
للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد . دار  
الريان للتراث . القاهرة ، . دار الكتاب العربي . بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ .  
١٩٨٧ م .
- ٥٣- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ  
تحقيق غازي مختار ظليمات ، و عبد الإله نيهان ، دار الفكر . بيروت ،  
دمشق ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ، ط ١ / ١٤١٦ هـ  
١٩٩٥ م .
- ٥٤- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ تحقيق  
حامد مؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ط ٢ / ١٤٠٥ هـ /  
١٩٨٥ م
- ٥٥- مالم يسمّ فاعله في القرآن الكريم . رسالة دكتوراه مقدمه من ( كريمة  
مصطفى السيد الأمير ) جامعة الاسكندرية . كلية الآداب ، ب.م / ب.ت .
- ٥٦- مجلة جامعة دمشق ج/ ٢٢ بحث بعنوان ( الفعل المبني للمجهول في اللغة  
العربية ) أهميته . مصطلحاته . أغراضه ) إعداد عبد الفتاح محمد ، العدد ١  
٢ ، ٢٠٠٦ م .
- ٥٧- المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني  
المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، تحقيق علي النجدي ناصف و عبد الحليم النجار ، و عبد  
الفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . ١٣٨٦
- ٥٨- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف  
(بـ ابن سيده ) المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، قرأه وضبطه / محمد نبيل طريقي ،

- دار صادر . بيروت ، ط ١ / ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢ م .
- ٥٩- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي المتوفى ٣٧٧ هـ تحقيق ودراسة / محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، ط ١ / ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م .
- ٦٠ . مسائل الخلاف النحويّة والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج توثيقاً ودراسة / إبراهيم بن صالح الحنود ، ط ١ / ١٤٢٠ هـ . ١٩٩٩ م .
- ٦١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩ هـ ، تحقيق وتعليق/محمد كامل بركات . دار الفكر ب.م . ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .
- ٦٢- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ . عالم الكتب . ط ١ / ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .
- ٦٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ ، شرح وتحقيق الدكتور/ عبدالجليل عبده شلبي . عالم الكتب . ط ١ / ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م .
- ٦٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، حققه وعلق عليه / مازن المبارك ، وزميله، راجعه سعيد الأفغاني . دار الفكر . ط ١ / ١٤١٢ هـ . ١٩٩٢ م .
- ٦٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ تحقيق / عياد بن عيد الثبيني . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة ط ١ / ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م .
- ٦٦- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب . بيروت ، ب . ط / ب . ت .

٦٧. النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط ٤ . ١٩٧٣ م .
٦٨. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ هـ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ط ١ ، الكويت ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .
- ٦٩ . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . تحقيق / عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت . ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ومؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .